الإتباع في الاستثناء التام الموجب بين الاستعمال اللغوي والصناعة النحوية

إعداد

إبراهيم بن سالم بن محمد الجهني

عضو هيئة التدريس بجامعة طيبة

• ملخص البحث:

عـرَض البحـث لمسـألةٍ مـن مسـائل الاسـتثناء التـام الموجـب، فقـد شـاع أنَّ المسـتثنى -في الاسـتثناء الموجـب- ليـس فيـه إلا النصـب، ومـا ورَد عـلى غـير هـذا الوجـه، أوَّلـه طائفـةٌ مـن العلـماء عـلى الوصـف بـ (إلا)، ومنهـم مَـن حمَلَـه عـلى العطـف، ومنهـم مَـن حمَلـه عـلى النفـي بالمعنـى...، وكلُّ هـذه التوجيهـات لا تَخلـو مِـن اعـتراضٍ، والأَولى حَملُـه عـلى الإتبـاع؛ أي: عـلى البـدل؛ إذ المانـعُ مـن حملِـه عـلى البـدل مانـعٌ صناعـيٌّ؛ ذلـك أنَّ ممـا تَقـرَّر عنـدَ جمْـعٍ مـن العلـماء أن المبـدَلَ منـه يُمكـن الاسـتغناءُ عنـه، وهـي مسـألةٌ مختلـفٌ فيهـا، كـما أن البـدل في بـاب الاسـتثناء حكـمٌ مُتجـوَّزٌ فيـه، فهـو مغايـرٌ للبـدل في بـاب التوابـع، وعليـه فحَمـلُ هـذا الأسـلوب عـلى البـدل -كـما حُمِـلَ في الاسـتثناء التـام غـير الموجـب- أَولى مـن توجيهـاتٍ لا تَخلـو مِـن تكلُّـفٍ وتعقيـدٍ، أمـا مـن حيـث صحـة هـذا الأسـلوب، ووُرُوده عـن العـرب، فهـو عـربيٌّ صحيـحٌ فصيـحٌ.

وقـد قُـدِّم البحـث بتمهيـد بَـيَّنَ فيـه مُجمـلَ أحـكام الاسـتثناء، ثـم عـرَض لِمـا ورَد عـلى هـذا الأسـلوب مـن قـراءاتٍ، وأحاديـثَ، وشـعرٍ، ثـم خلَـص إلى النتيجـة المذكـورة، بعـد عـرض آراء العلـماء، وختَـم بأهـمِّ النتائـج والتَّوصيـات.

*****

المقدمة

بابُ الاستثناء من أبواب النحو المهمَّة، واختلافُ العلماء في توجيه بعض أساليبِه، وتداخُل مسائلِه - جعَلتْ فَهْمَ بعض أحكامه مُشكلاً.

وفي هذا البحث أَعرِض لمسألةٍ أَلفيتُ أقوالَ العلماءِ فيها مُضطربةً، وتوجيهاتِهم فيها خُلْفٌ كبيرٌ، لعلي أَصِلُ إلى أمرٍ يُسهِّل على الدارسين كثيراً مما أشكَل، فتأصيلُ مسائل النحو، وجمعُها مِن أصولها، يُسهِّل كثيراً ما عَسُرَ، ويَجعل المرءَ يُنْعِمُ بنظرٍ صحيحٍ، رافدُه تُراثٌ نَحْويٌّ مَجيدٌ.

فقد شاع في كتب النحو أن المستثنى -في الاستثناء التام الموجب- يَجبُ نصبُه، ولا يَصِحُّ فيه غيرُ ذلك، حتى أصبَح هذا القول مِن المسلَّمات، كما سيأتي، أما الوجهُ الآخر فلا يُعرَّجُ عليه إلَّا قليلاً، وهو مذهبٌ حفَلتْ به كتبُ التراث، وإن اختلَف العلماءُ في توجيهه، وصُرِفت الأنظارُ عن استعماله إلى توجيهه نحويّاً؛ ليَستقيمَ مع الصناعة النَّحْويَّةِ، وهذا الوجه هو جوازُ الإتباع.

وقد دفَعني إلى الكتابة في هذه المسألة ما يأتي:

١- أن الشائعَ - في كثيرٍ مِن كُتب النحو المتقدِّمة والمتأخرة - إطلاقُ وجوب نَصْب المستثنى في الكلام التام الموجب، ومَن يَستعمل غيرَ النصب من الأوجه الأخرى - كما استعمَله العربُ الأوائل - يُوصَمُ باللحنِ والخطأِ، وجِلاءُ أحكامِ الجواز الأخرى مَطلبٌ لتَيسير العربيَّة.

٢- أن بعضاً ممن عرَضوا لمسائلَ تتعلق بالتوجيه النحوي للقراءات، وإعراب القرآن - لم يَعرِضوا لهذه المسألة[1]، ومنهم مَن عرَض لها، إلَّا

(١) ينظر: «النحويون والقرآن»؛ للدكتور خليل الحسون، و«دراسات في النحو القرآني»؛ للدكتور عبدالجبار فتحي زيدان، و«ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم»؛ للدكتور محمد عبدالقادر هنادي، و«التأويل النحوي في القرآن الكريم»؛ للدكتور عبدالفتاح الحموز.

أنَّه لم يُورِدْ تفصيلاً يُجلِّي آراءَ العلماء، ويَستقصي أقوالهم؛ ليُبيِّنَ صحة هذا الأسلوب، وصوابَ استعماله[1]، وخيرُ مَن عرَض له هو الشيخ محمد عبدالخالق عضيمة[2]، إلَّا أنَّ ما عرَضه لا يَشفي النَّهَمَ، وله عذرٌ، فكتابه دَوٌّ ترامَتْ أطرافُه.

وقد أفرَد ابنُ عمَّار المالكي رسالةً في رفع المستثنى الموجب خاصَّةً، سمَّاها: «التاج المذهب في رفع المستثنى من الموجب»[3]، ولم أقِف على هذه الرِّسالة.

وسأعرِض بين يدي البحث تمهيداً لباب الاستثناء، أُبيِّن فيها مجملَ أحكامه المتعلِّقة بـ (إلَّا)، ثم أذكُر ما ورَد على غير النصب في الاستثناء الموجب، أو ما حُمِل على الصفة، مبتدئاً بالقراءات القرآنية، ثم الأحاديث النبويَّة، والأشعار، وسأعرِض كلَّ قراءة منفصلةٍ عن أُختها، وقد يَعرِضُ تَكرارٌ للأوجه التي حُمِلتْ عليها بعضُ القراءات، إلَّا أنَّ عرضَ كلِّ قراءةٍ منفصلة يُبيِّن أَوْجُهاً لم تُذكَر في غيرها، أو أحكاماً وأقوالاً خاصَّةً، كما سيأتي، أمَّا ما ورَد في الأحاديث فقد أجْمَلتُه، ثمَّ ذكرتُ الأوجهَ تفادياً للتَّكرار، وكذا ما كان شعراً، وفي تفصيل ما حُمِلت عليه بعضُ القراءات غُنيةٌ عن التفصيل في غيرها.

والتزمتُ بأقوال المتقدِّمين، وبعض أصحاب الاتجاه التُّراثي في نقد بعض التوجيهات؛ ليَعلَمَ مَن لامَني أنني أتيتُ النحو من بابه، وعليه فسيكون ترجيحي مبنيّاً على نظرة تراثيَّةٍ أصيلةٍ.

*****

(١) ينظر: «مواقف النحاة من القراءات القرآنية»، ٣٦٠، و«القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي»، ٣٦١، و«التوجيهات النحوية للقراءات الشاذة»، ٢/ ٣٠٩.

(٢) ينظر: «دراسات لأسلوب القرآن الكريم»، و«قضايا الجملة الخبرية في كتب إعراب القرآن ومعانيه»، ٢/ ٥٩٣.

(٣) «حاشية يس»، ١/ ٣٤٨.

تمهيد: الاستثناء: حدُّه، ومُجْملُ أحكامِه:

تكاد تتَّفق كثيرٌ من المصادر على حدِّ الاستثناء بأنه: «**إخراج بعضٍ مِن كلٍّ بـ (إلَّا)، أو بكلمةٍ في معنى (إلَّا)**»[(١)].

واعتُرِضَ على هذا الحدِّ؛ لأن الاستثناء يَجمَع المتَّصل والمُنقطع، ولا يتميَّز المتصلُ إلَّا بالإخراج من المستثنى منه، والمنقطع ليس فيه إخراجٌ[(٢)]، وعليه فالأَولى أن يُحَدَّ كلُّ نوعٍ على حِدَتِه، ورجَّح ابن الحاجب حدَّهما بحدٍّ واحدٍ باعتبار اللفظ، وذلك بأن يقال: المستثنى هو «**المذكور بعد إلا وأخواتها**»[(٣)].

خلاصة أحكام ما بعد (إلَّا):

المستثنى بـ(إلا) يُنصب إذا كان ما قبل (إلا) كلاماً تامّاً موجباً متَّصلاً؛ نحو: (قامَ الناسُ إلا زيداً)؛ لأنه مفعولٌ على معنى المستثنى، ودلَّ على الفعل بواسطة (إلا)، فالمعنى في قولنا: (قام القومُ إلا زيداً): «استثنيتُ زيداً من القوم»[(٤)].

وإن كان ما قبل (إلا) كلاماً تامّاً غير موجبٍ، فإنْ كان الكلام متصلاً، جاز فيه النصبُ على الاستثناء اتفاقاً بين الحجازيين والتميميين؛ نحو: (ما قام القومُ إلا زيداً)، وجاز الإتباع للمستثنى منه رفعاً ونصباً وجرّاً، وهو المختار[(٥)]؛ نحو:

---

(١) «الأصول»، ١/ ٢٩١، و«شرح كتاب سيبويه»؛ للسِّيرافي، ٨/ ١٦٢، و«اللباب في علل البناء والإعراب»، ١/ ٣٠٢، و«شرح اللمع»؛ لابن بَرْهان، ١/ ١٤٤، و«كشف المشكل في النحو»، ٣١٥، و«المرتجل»، ١٨٦، و«شرح الحدود النحوية»، ٣٦٧.

(٢) ينظر: «الغرَّة في شرح اللمع»، ٢٣٣، و«البديع في علم العربية»، ١/ ٢١٤، و«الإيضاح في شرح المفصل»، ١/ ٣٢٤، و«شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب»، ٢/ ٥٣١.

(٣) «شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب»، ٢/ ٥٣١.

(٤) ينظر: «شرح كتاب سيبويه»؛ للرُّماني، ٤٩٦.

(٥) ينظر: «شرح كتاب سيبويه»؛ للسيرافي، ٨/ ١٧٢ و١٧٠، و«شرح الجمل في النحو»؛ لعبدالقاهر الجرجاني، ١٨٨، و«شرح اللمع»؛ للأصفهاني، ٢/ ٤٨٣، و«التخمير»، ١/ ٤٥٦ و٤٦٣، و«توجيه اللمع»، ٢١٨.

«ما قام القومُ إلا زيدٌ»[1]، وهو بدلُ بعضٍ من كلٍّ عند البصريين، وعطفُ نسقٍ عند الكوفيين[2].

وإن كان الاستثناء منقطعاً - وهو كثيرٌ في القرآن وكلام العرب[3] - فإن كان الكلام موجباً، وجَب النصبُ على الاستثناء عند جميع العرب؛ نحو: «قام القومُ إلا حماراً»[4]، وإن كان الكلام مَنفيّاً، وجَب نصبُ ما بعد (إلا) عند أهل الحجاز؛ نحو: «ما فيها أحدٌ إلا حماراً»[5]، وبنو تميمٍ قد يُتبعون في غير الإيجاب إن صحَّ الاستغناءُ بالمستثنى عن المستثنى منه؛ نحو: «ما مررتُ بالقومِ إلا حمارٍ»[6].

وعليه؛ فكلُّ مستثنًى بعد إيجابٍ وجَب نصبُه، متصلاً أو منقطعاً، مؤخراً أو مُقدَّماً[7].

وإن كان الاستثناء مُفرَّغاً تَفرَّغ العاملُ للعمل فيما بعد (إلا)؛ نحو: (ما قام إلا زيدٌ)، و(ما ضربتُ إلا خالداً)، و(ما مررتُ إلا بخالدٍ)[8]، وإذا تقدَّم المستثنى على المستثنى منه، وجَب نصبُ المستثنى على كلِّ وجهٍ؛ نحو: (قام إلا زيداً القومُ)، وإن كان غيرَ موجبٍ، فالمختار نصبُه؛ نحو: (ما قام إلا زيداً القومُ)[9].

(١) «الأصول»، ١/ ٢٩٥.

(٢) «معاني القرآن»؛ للفراء، ١/ ١٦٧، و«الأصول»، ١/ ٣٠٣، و«شرح كتاب سيبويه»؛ للسيرافي، ٨/ ١٦٨، و«الغرة في شرح اللمع»، ٢٥٣ و٢٥٤.

(٣) «الأصول»، ١/ ٢٩١، و«الإنصاف»، ٢٣٤.

(٤) «الفوائد والقواعد: شرح اللمع»، 317.

(٥) «الكتاب»، ٢/ ٣١٩، و«الأصول»، ١/ ٢٩٠، و«شرح كتاب سيبويه»؛ للسيرافي، ٨/ ١٩٦، و«شرح كتاب سيبويه»؛ للرُّماني، ٤٧٣ و٤٧٤.

(٦) «الكتاب»، ٢/ ٣١٩، و«معاني القرآن»؛ للفراء، ١/ ٤٧٩ و٤٨٠، و«المقتضب»، ٤/ ٤١٤، و«الأصول»، ١/ ٢٩٠، و«شرح كتاب سيبويه»؛ للرُّماني، ٤٧٣، و٤٧٤، و«التبصرة والتذكرة»، ٢/ ٣٧٩ و٣٨١، و«المسائل المنثورة»، ٦٠، و«الفوائد والقواعد: شرح اللمع»، ٣١٤، و٣١٥، و«البديع في علم العربية»، ١/ ٢٢٤.

(٧) «شرح الألفية»؛ للمرادي، ١/ ٣٣٤ و٣٣٥.

(٨) ينظر: «البديع في علم العربية»، ١/ ٢٢٤.

(٩) «الفوائد والقواعد: شرح اللمع»، ٣١٧، و«شرح الجمل»؛ لعبدالقاهر الجرجاني، ١٨٨، و«شرح المفصل»؛ لابن يعيش، ٢/ ١٩٣، وفي التقديم تفصيلات ومسائل ليس هذا مَحلَّها.

ولا تقدَّم (إلا) على العامل والمستثنى منه معاً بإجماع النحاة؛ كقولك: «إلا زيداً قام القومُ»[1]، وأجاز الكسائي: «إلا طعامَك ما أكَل زيدٌ شيئاً»[2].

هذا هو المشهور من أحكام ما بعد (إلا) في باب الاستثناء.

ومرادُهم بالموجب (المثبت): «ما ليس فيه أحدُ الثلاثة: النفي، والنهي، والاستفهام»[3].

وسُمِّي الموجبَ والواجب والإيجاب[4]، وأُطلِق عليه أيضاً الخبرَ الذي لا جَحْدَ فيه[5].

الاستثناء التام الموجب، وما وَرَد منه غيرَ منصوبٍ:

وَرَدت نصوصٌ تُخالف ما قيل في الاستثناء التام من وجوب النصب، وهي على النحو الآتي:

أولاً: القراءات القرآنيَّة:

١- قرأ ابن مسعود وأبو عمرو بالرفع[6] ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنكُمْ﴾ [البقرة: ٨٣].

اختُلِف في تخريج قراءة الرفع، فحُمِلت على تقدير فعلٍ محذوفٍ، والمعنى: (امتنع قليلٌ)، أو على أنَّ (قليلٌ) مبتدأٌ حُذِف خبرُه؛ أي: (قليلٌ منكم لم يَتولَّ)،

(١) «الغرة»، ٢٤٥.

(٢) «الغرة»، ٢٤٥.

(٣) «شرح الجمل في النحو»؛ لعبدالقاهر الجرجاني، ١٨٦، و«التخمير»، ١/ ٤٥٥، و«الإقليد شرح المفصل»، ٢/ ٥٦٦، و«شرح الرضي لكافية ابن الحاجب»، ٢/ ٧٣٧.

(٤) ينظر: «الكتاب»، ٢/ ٣١٠ و«شرح كتاب سيبويه»؛ للسِّيرافي، ٨/ ١٧٤، و«الواضح»، ١٠٥، و«الجمل» ٢٣٠، و«الإيضاح»، ٢٢٥، و«شرح الجمل في النحو»؛ لعبدالقاهر الجرجاني، ١٨٦، و«شرح اللمع»؛ للثمانيني: «الفوائد والقواعد»، ٣١٠، و«المدخل لعلم تفسير كتاب الله»، ١٥٥، و«شرح عيون الإعراب»، ١٦٤، و«البيان في شرح اللمع»، ٢٣٥، و«كشف المشكل في النحو»، ٣١٧، ومعجم المصطلحات النحوية والصرفية»، ٢٣٩.

(٥) «معاني القرآن»؛ للفرَّاء، ١/ ١٦٦، و«مختصر النحو»، ٧٨، و«الشجرة»، ١١١ و١١٢، و«المسائل المنثورة»، ٦٣.

(٦) «مختصر شواذ القرآن»، ١٥ و«الكشف والبيان»، ٦/ ٥٢٤، و«المحرر الوجيز»، ١/ ١٧٢، و«إعراب القراءات الشواذ»، ١/ ١٨٣، و«البحر المحيط»، ١/ ٤٥٥.

أو توكيدٌ للضمير المرفوع[1]، وحمَلها ابنُ عطيَّة على البدل من الضمير المرفوع، معللاً ذلك بأنَّ (تَوليتَم) فيها معنى النفي، والتقدير: (ثم لم تُوفوا بالميثاق إلا قليلٌ)[2]، ورجَّح أبو حيان حَمْلَه على الصِّفة، وضعَّف غيرَه من التوجيهات، فقد ضَعَّفَ الحملَ على النفي المقدَّر؛ لأن ذلك يَصدُق في كلِّ موجبٍ، أخَذْتَ في نفي نقيضه أو ضدِّه، وقال في تخريج ابن عطيَّة: «إنه لم يذهَب إليه نَحْويٌّ»، ووصَف القول بتقدير فعل محذوفٍ بأنه من التخليط، وقال - بعد أن ذكر توجيه الرفع على الابتداء، والخبر محذوف -: «وهذه أعاريبُ مَن لم يُعْنَ في النحو»[3]، وسيأتي أنَّ توجيه الرفع على الابتداء - فيما شاكل هذه القراءة - هو قولُ أئمَّة النحو؛ كالفراء[4] وابن خروف[5]، وهو قولُ ابن مالك كما سيأتي[6].

٢- قرأ ابن مسعود والأعمش بالرفع[7] ﴿فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقِتَالُ تَوَلَّوْا۟ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٦].

قال الزَّجاج: «لا أعرِف هذه القراءة، ولا لها عندي وجهٌ؛ لأنَّ المصحف على النصب، والنحو يوجبُها؛ لأنَّ الاستثناء إذا كان أولُ الكلامِ إيجاباً؛ نحو قولك: جاءني القومُ إلا زيداً، فليس في (زيد) المستثنى إلا النصبُ»[8].

لم يَعرِض لهذه القراءة محمد عبدالخالق عضيمة، وبعضُ مَن عرَض لتوجيه القراءات الشاذة[9].

(١) «التِّبيان في إعراب القرآن»، ١/ ٨٥، و«إعراب القراءات الشواذ»، ١/ ١٨٣، و«البحر المحيط»، ١/ ٤٥٥ و٤٥٦.
(٢) «المحرر الوجيز»، ١/ ١٧٢.
(٣) «البحر المحيط»، ١/ ٤٥٥.
(٤) «التذييل والتكميل»، ٨/ ١٥٤ و٢٠٤.
(٥) «التذييل والتكميل»، ٨/ ١٥٤ و٢٠٤.
(٦) «شرح الكافية الشافية»، ٢/ ٧٠٩، وينظَر ما قيل في الآية الثالثة ص ٨.
(٧) «معاني القرآن وإعرابه»، ١/ ٣٢٧، و«شواذ القرآن واختلاف المصاحف»، ١/ ٥١٩.
(٨) «معاني القرآن وإعرابه»، ١/ ٣٢٧.
(٩) ينظر: «دراسات لأسلوب القرآن الكريم»، ١/ ٢٤٢، والقراءات الشاذة وتوجيها النحوي»، ٣٦١، و«التوجيه النحوي للقراءات الشاذة في الدر المصون»، ٢/ ٣٠٩، ولعلَّ عدمَ ذِكر هذه القراءة والتعريج عليها، يرجِع إلى أنها غيرُ مشهورة، فقد روى أبو حيَّان والسمين في الآية قراءةَ النصب، وقراءة أُبيٍّ: (إلاَّ أن يكون قليلٌ منهم)، ولم يَرْوِيَا قراءة الرفع؛ ينظر: «البحر المحيط»، ٢/ ٢٦٥، والدر المصون، ٢/ ٥١٩).

ولم أقِف على مَن عرَض لتوجيهها، عدا ما كان مِن تضعيف الزجاج لها، ويُمكن القولُ فيها بما قيل في غيرها من القراءات التي ورَدت على شاكِلتِها.

٣- قرأ ابن مسعود وأُبي والأعمش[١] ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٩]، برفع (قليلٌ)، وهو مرويٌّ عن الخليل[٢].

وجَّه الأخفش هذه القراءة على أن (إلا) وما بعدها صفةٌ[٣]، والمعنى (غيرُ قليلٍ منهم)[٤]، وقد قال بهذا التّوجيه ابن الدّهان[٥] وابن أبي الرّبيع[٦]، والعكبري[٧].

وجعل الفراء[٨]، وابن خروف[٩] - الرفع على الابتداء، والخبر محذوفاً، والتقدير: «لكن قليلٌ منهم لم يَشرَبوا»[١٠]، وهو مذهبُ ابن مالك في «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح»[١١].

---

(١) «معاني القرآن»؛ للفراء، ١/ ١٦٦، و«معاني القرآن»؛ للأخفش، ٢/ ٤٣٩ و«الكشف والبيان عن تفسير القرآن»، ٦/ ٥٢٤، و«شواذ القرآن واختلاف المصاحف»، ١/ ١٣٢، و«الدُّر المصون»، ١/ ٥٢٨.

(٢) «شرح اللمع»؛ للواسطي، ٨٥.

(٣) «معاني القرآن»؛ للأخفش، ٢/ ٤٣٩، وقد ذكَر الدكتور محمود الصغير أن الأخفش أجاز البدل في الآية، وما قاله لا يَصِح؛ ينظر: «القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي»، ٣٦١، فالذي حُمِل على البدل قوله تعالى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا إِلَّا سَلَامًا﴾ [مريم: ٦٢].

(٤) «شرح اللمع»؛ للثمانيني: «الفوائد والقواعد»، ٣٢١.

(٥) «الغرة في شرح اللمع»، ٢٨٢.

(٦) «البديع في علم العربية»، ١/ ٢١٧.

(٧) «إعراب القراءات الشواذ»، ١/ ٢٦٣.

(٨) «شرح التسهيل»، ٢/ ٢٦٦، و«التذييل والتكميل»، ٨/ ١٥٤ و٢٠٤.

(٩) «شرح التسهيل»، ٢/ ٢٦٦، و«التذييل والتكميل»، ٨/ ١٥٤ و٢٠٤.

(١٠) «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح»، ٨٣، و«شرح ألفية ابن مالك»؛ لابن الناظم، ٢٩١، و«التذييل والتكميل»، ٨/ ٢٠٤.

(١١) ٨٣.

وحمَل الزمخشري[1]، وابن مالك في «شرح الكافية الشافية»[2]، والرضي[3]، وابن جمعة الموصلي[4]، والطِّيبي[5] - الرفعَ على معنى النفي؛ أي: إن عدم شُربهم في معنى لم يُطيعوه، فكأنَّه قيل: «فلم يُطيعوه إلا قليلٌ منهم»[6]، وأوَّلها ابنُ مالك على معنى: (فشربوا)؛ أي: «فلم يكونوا منه»[7].

وقد ضعَّف الزَّجاج[8]، والواسطيُّ الرفعَ في هذه القراءة[9]، وعلَّل الواسطيُّ ذلك بأن المضمرات لا توصَف[10]، واستبعَد الرَّضي[11]، وأبو حيان[12] - القولَ بالتأويل بالنفي، وعلَّل ذلك أبو حيان - في مَعرِض ردِّه على الزمخشري - فذكَر أن الزمخشري لم يَحفَظ الإتباعَ في الموجب[13]، وقد ضعَّف أيضاً قولَ الفراء، وابن خروف[14]؛ لأنَّه لا دليلَ على الخبر[15].

٤- قُرِئ برفع (قوم يونس) في قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يونُسُ﴾ [يونس: ٩٨].

---

(١) «الكشاف»، ٣/ ١٧٥.
(٢) «شرح الكافية الشافية»، ٢/ ٧٠٩.
(٣) «شرح الرضي لكافية ابن الحاجب»، ٢/ ٧٤٢.
(٤) «شرح ألفية ابن معط»، ١/ ٥٩٩ و٦٠٠.
(٥) «فتوح الغيب»، ٣/ ٤٦٩.
(٦) «الكشاف الفريد في إعراب القرآن المجيد»، ١/ ٥٥٣، و«فتوح الغيب»، ٣/ ٤٦٩، و«شرح الرضي لكافية ابن الحاجب»، ٢/ ٧٤٢، و«الدر المصون»، ١/ ٥٢٨.
(٧) «شرح الكافية الشافية»، ٢/ ٧٠٩.
(٨) «معاني القرآن وإعرابه»، ١/ ٣٢٧.
(٩) «شرح اللمع»؛ للواسطي، ٨٥.
(١٠) «شرح اللمع»؛ للواسطي، ٨٥.
(١١) ينظر: «شرح الرضي لكافية ابن الحاجب»، ٢/ ٧٤٢.
(١٢) «البحر المحيط»، ٢/ ٢٦.
(١٣) «البحر المحيط»، ٢/ ٢٧٥.
(١٤) أي: الرفع على الابتداء وحذف الخبر.
(١٥) «التذييل والتكميل»، ٨/ ٢٠٤.

اختَلفوا في قراءة الرفع، فقد ذكَر الزجاج[1]، وابن الشَّجري[2] - أنَّه لم يُقْرَأ بغير النصب في الآية، وذكر السَّمين الحلبيُّ أن ظاهر قولي مكي وأبي البقاء، أنها ليست قراءةً[3]، والذي يظهر أنهم لم يَنفُوا هذه القراءة، بل كان مبلغَهم مِن العلم أنَّه لم يُقْرَأْ بها؛ قال الزجاج: «ولا أعلمُ أحداً قرأَ بالرفع»[4]، وذكر مكي جواز الرفع دون أن يَعرِضَ للقراءة[5]، وقال أبو البقاء: «ولو كان قد قُرِئ بالرفع، لكانت (إلا) فيه بمنزلة (غير)»[6]، وظاهر عبارة ابن خالويه[7]، والزمخشري[8]، والمهدوي[9]، والمنتجب الهمداني[10] - أنها قراءة مرويَّة عن الجرمي والكسائي،

واختلفوا في الاستثناء في هذه الآية، فمذهب سيبويه[11]، والكسائي[12]، والفراء[13]، والأخفش[14]، وابن السراج[15]، والزجاج[16]، والنحاس[17] - أن الاستثناء في هذه الآية منقطعٌ، فما بعد (إلا) لا يَندرِج تحت لفظ (قرية)، فـ(قوم يونس) منقطعون مِن قوم غيره من الأنبياء[18].

(١) «معاني القرآن وإعرابه»، ٣/ ٣٥.
(٢) «أمالي ابن الشجري»، ٢/ ٥١٣.
(٣) «الدُّر المصون»، ٦/ ٢٧٠.
(٤) «معاني القرآن وإعرابه»، ٣/ ٣٥.
(٥) «مشكل إعراب القرآن»، ٣٥٤.
(٦) «التبيان في إعراب القرآن»، ١/ ٦٨٦.
(٧) «مختصر شواذ القرآن»، ٦٣.
(٨) «الكشاف»، ٣/ ١٧٥.
(٩) «الدر المصون»، ٦/ ٢٦٩ و٢٧٠.
(١٠) «الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد»، ٣/ ٤٢٧.
(١١) ينظر: «الكتاب»، ٢/ ٣٢٥، و«الدُّر المصون»، ٦/ ٢٦٩.
(١٢) «إعراب القرآن»؛ للنحاس، ٢/ ٢٦٨.
(١٣) «معاني القرآن»؛ للفراء، ١/ ٤٧٩، و«إعراب القرآن»؛ للنحاس، ٢/ ٢٦٨.
(١٤) «إعراب القرآن»؛ للنحاس، ٢/ ٢٦٨، و«الدُّر المصون»، ٦/ ٢٦٩.
(١٥) «الأصول»، ١/ ٢٩١.
(١٦) «معاني القرآن وإعرابه»، ٣/ ٣٤.
(١٧) ينظر: «إعراب القرآن»؛ للنحاس، ٢/ ٢٦٩.
(١٨) «معاني القرآن»؛ للفراء، ١/ ٤٧٩.

وجوَّز الفراء[1]، ومكيٌّ[2]، وأبو البركات بن الأنباري[3]، والزّمخشري[4]، وابن عطية[5]، والسمين الحلبي[6] - الانقطاعَ والاتصال في الآية؛ قال الفراء: «إذا نويتَ الانقطاع نصَبتَ، وإذا نويتَ الاتصالَ رفَعت»[7]، وذكَر مكي وأبو البركات بن الأنباري أن الاتصال على أن حذف المضاف تقديره: «فلولا كان أهل القرية آمنوا»[8]، وقد ذكر ابنُ عطية أنه بحسب اللفظ استثناءٌ منقطعٌ، وبحسب المعنى استثناءٌ متصلٌ؛ لأنَّ تقديره: «ما آمَن أهلُ قرية إلا قومَ يونس»[9]، أما الزمخشري، فقد جعل الاتصالَ لكون الجملة في معنى النفي.

وكما اختَلفوا في اتصال الاستثناء وانقطاعه، اختلفوا في توجيهه، فذهب سيبويه إلى أن (إلا) في الآية على معنى (ولكنَّ)[10]، ذلك أن البصريين يَجعلون (إلا) بمعنى (لكن) في الاستثناء المنقطع، والكوفيون يَجعلونها بمعنى (سوى)[11].

ونقَل ابن الشجري أنَّ قوماً من الكوفيين يجعلون (لولا) بمعنى (لم)، مستدلين بهذه الآية؛ قال: «وهذا التقدير موافق للمعنى، ومباينٌ لأصحِّ الإعرابين؛ لأنَّ المستثنى بعد النفي يَقوى فيه البدلُ، ويجوز النصبُ، ولم يأتِ في الآيتين إلا النصبُ»[12].

---

(١) «معاني القرآن»؛ للفراء، ١/ ١٦٧ ، ١/ ٤٧٩ و٤٨٠.
(٢) «مشكل إعراب القرآن»، ٣٥٤.
(٣) «البيان في غريب إعراب القرآن»، ١/ ٤٢٠ و٤٢١، و«الغُرة في شرح اللمع»، ٢٧١.
(٤) «الكشاف»، ٣/ ١٧٥.
(٥) «المحرر الوجيز»، ٣/ ٣٩٠.
(٦) «الدُّر المصون»، ٦/ ٢٦٩.
(٧) «معاني القرآن للفراء ١/ ١٦٧ ، وحملها في ١/ ٤٧٩ و٤٨٠ - على القطع كما سبَق في الصحيفة ٩.
(٨) «مشكل إعراب القرآن»، ٣٥٤، و«البيان في غريب إعراب القرآن»، ١/ ٤٢٠ و٤٢١.
(٩) «المحرر الوجيز»، ٣/ ٩٣٩٠.
(١٠) «الكتاب»، ٢/ ٣٢٥.
(١١) «الأصول»، ١/ ٣٩٠، و«التعليقة»، ٢/ ٥٧، و«شرح الرضي لكافية ابن الحاجب»، ٢/ ٧٢٥.
(١٢) «أمالي ابن الشجري»، ٢/ ٥١٣.

وجعل بعضُ المفسرين (إلا) بمعنى (الواو)، وهو مذهب الكوفيين[1]، والمعنى: «فلولا كانت قريةٌ آمنتْ، فنفَعها إيمانها، وقومُ يونس لَما آمنوا كشَفنا عنهم عذابَ الخِزي»[2].

أما الرفع فقد حمَله طائفةٌ من العلماء على أن (إلا) بمعنى (غير)، صفة للأهل المحذوفين[3].

وذهب الزّجاج[4]، والمهدويُّ[5]، والزمخشري[6]، وأبو البركات بن الأنباري[7]، وابن عطية[8] - إلى أن الرفع يجوز على البدل على لغة أهل الحجاز، متأوِّلين أن تكون (لولا) بمعنى (هلَّا)، و(هلَّا) بمعنى (ما)، وهو ظاهرُ مذهب الفراء؛ قال: «ولو كان الاستثناء ها هنا وقَع على طائفة منهم، لكان رفعاً، وقد يجوز الرفعُ فيها، كما أن المختلف في الجنس قد يَتبع فيه ما بعد إلا...، والنصب في هذا النوع المختلف مِن كلام أهل الحجاز، والإتباع مِن كلام تميم»[9].

وقد منع السيرافي البدل؛ لأن (لولا) في مثل هذا للاستبطاء والتحضيض، فهي تَجري مجرى الأمر والشرط[10].

(١) «الإنصاف في مسائل الخلاف»، ٢٣٢، و«التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين»، ٤٠٣.

(٢) «المدخل لعلم تفسير كتاب الله تعالى»، ١٥٦.

(٣) «إعراب القرآن»؛ للنحاس، ٢/ ٢٦٨ و٢٦٩، و«شرح كتاب سيبويه»؛ للسيرافي، ٨/ ٢٠٣، و«مشكل إعراب القرآن»، ٣٥٤، و«البديع في علم العربية»، ١/ ٢٢٨، و«التبيان في إعراب القرآن»، ٢/ ٦٨٦، و«الدر المصون»، ٦/ ٢٧٠.

(٤) «معاني القرآن وإعرابه»، ٣/ ٣٤ و٣٥، و«شرح السيرافي»، ٨/ ٢٠٣ و«الغرة في شرح اللمع»، ٢٧١ و٢٧٢، و«شرح الرضي لكافية ابن الحاجب» ٢/ ٧٢٥، والزجاج كما سبق يَحمِل الاستثناء في هذه الآية على الانقطاع.

(٥) «الدر المصون»، ٦/ ٢٧٠.

(٦) «الكشاف»، ٣/ ١٧٥.

(٧) «البيان في غريب إعراب القرآن»، ١/ ٤٢٠ و٤٢١.

(٨) «المحرر الوجيز».

(٩) «معاني القرآن»؛ للفراء، ١/ ٤٧٩ و٤٨٠.

(١٠) «شرح كتاب سيبويه»، ٨/ ٢٠٣، و«شرح الرضي لكافية ابن الحاجب»، ٢/ ٧٣١ و٧٤١ و٧٤٢.

٥- قرأ ابن مسعود، وزيدُ بن علي بالرفع[١]: ﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ ٱلْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُوْلُواْ بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْفَسَادِ فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [هود: ١١٦].

حَمَل الفراء[٢]، والزجاج[٣]، وأبو جعفر النحاس[٤]، والثعلبي[٥] - الاستثناءَ في الآية على الانقطاع، والتحضيض على حقيقته، والمعنى: «لكنَّ قليلاً ممن أنْجَينا من القرون، نَهَوْا عن الفساد، وسائرُهم تارِكو النهيَ»[٦]، وحمل الأخفش[٧]، والزمخشري[٨] الاستثناء في الآية على الاتِّصال.

وعلى قراءة الرفع حُمِل التحضيض على النفي، فأبدل[٩].

وقد ذكر أبو جعفر النحاس أن (لولا) بمعنى (هلا)، مراداً بها التعجب من الشيء، والمعنى: «فهلا كان مِن القرون مِن قبلِكم قومٌ يَنهون عن الفساد في الأرض»[١٠].

وحمل الفراء[١١]، والثعلبي[١٢]، وأبو حيان[١٣] - التحضيض على الجَحْد؛ قال الفراء: «المعنى: فلم يكن؛ لأن في الاستفهام ضرباً مِن الجَحد»[١٤]، وقال أبو حيان: «الكلام بالتحضيض عند سيبويه واجبٌ، وغيرُه يراه مَنفيّاً»[١٥].

(١) «شواذ القرآن واختلاف المصاحف»، ١/ ٢٧٥ و«البحر المحيط»، ٥/ ٢٧١، و«الدر المصون»، ٦/ ٤٢٤.
(٢) «معاني القرآن»، ١/ ١٦٧ و٢/ ٣٠.
(٣) «معاني القرآن وإعرابه»، ٣/ ٨٣.
(٤) «إعراب القرآن»، ٢/ ٣٠٨.
(٥) «الكشف والبيان عن تفسير القرآن»، ١٤/ ٤٦٩.
(٦) «معاني القرآن وإعرابه»، ٣/ ٨٣، و«الدر المصون»، ٦/ ٤٢٣ و٤٢٤.
(٧) «البحر المحيط»، ٥/ ٢٧١، و«الدر المصون»، ٦/ ٤٢٤.
(٨) «البحر المحيط»، ٥/ ٢٧١.
(٩) «البحر المحيط»، ٥/ ٢٧١، و«الدر المصون»، ٦/ ٤٢٤.
(١٠) «إعراب القرآن»، ٢/ ٣٠٨.
(١١) الدُّر المصون ٦/ ٤٢٤.
(١٢) الكشف والبيان عن تفسير القرآن ١٤/ ٤٦٩.
(١٣) البحر المحيط٥/ ٢٧١.
(١٤) «الدُّر المصون»، ٦/ ٤٢٤.
(١٥) «البحر المحيط»، ٥/ ٢٧١، وينظر: «المنهل الصافي في شرح الوافي»، ١/ ٤١٨، و«البسيط في شرح الكافية»، ١/ ٥٧٣.

وقد منع السيرافي حملَ الآية على البدل؛ لأن (لولا) للاستبطاء والتحضيض، وليس فيها نفيٌ[1].

٦- قرأ جَناحُ بن حُبيش بالرفع[2]: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ﴾ [البقرة: ٣٤].

قراءة النصب على الاستثناء التام الموجب، حُمِل استثناء (إبليس) من الملائكة على أنه منهم، أو أنه ليس منهم، وحُمِل عليهم من باب التغليب[3]، وجوَّزوا أن يكون من الاستثناء المنقطع، على أنَّ إبليس ليس من الملائكة[4]، وقال السَّمين: إنَّ الأصح كونُه متصلاً[5].

وقراءةُ الرفع أجازَها الكوفيون[6]، وحُمِلتْ على الوصف على أن (إلا) بمعنى (غير)، وقال العكبري: «الرفع على الوصف بمعنى التوكيد للضمير في (فسَجَدُوا)»[7].

٧- ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢].

لم يُقْرَأْ بالآية إلا بالرفعُ، وجوَّز الثمانيني النصبَ في الآية على الاستثناء، لو قُرِئَ به[8].

---

(١) «شرح كتاب سيبويه»، ٨/ ٢٠٢.

(٢) «مختصر شواذ القرآن»، ١٢، وذكر العكبري هذه القراءة دون أن يَنسُبَها؛ ينظر: «إعراب القراءات الشواذ»، ١/ ١٤٨).

(٣) ينظر: «البيان في إعراب القرآن»، ١/ ٧٤ و«الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد»، ١/ ٢٢٧، و«فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب»، ١/ ٤٣٨، و١٠/ ٢٥٥ و٢٥٦.

(٤) «مشكل إعراب القرآن»، ١/ ٨٧، و«البيان في إعراب القرآن»، ١/ ٧٤، و«الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد»، ١/ ٢٢٧، و«فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب»، ١/ ٤٣٨، و«البحر المحيط»، ١/ ٣٠٣، و«الدُّر المصون»، ١/ ٢٧٣.

(٥) الدُّر المصون ١/ ٢٧٣.

(٦) «إعراب القرآن»؛ للنحاس، ١/ ٢١٢.

(٧) «إعراب القراءات الشواذ»، ١/ ١٤٨.

(٨) «الفوائد والقواعد: شرح اللمع»، ٣٢٢.

وقد ذهَب سيبويه[1]، والكسائي[2] إلى أن (إلا) بمعنى (غير)، ارتفَعت على الصفة لرفع ما قبلها، وهو مذهب كثيرٍ من العلماء[3]، ونُقِل عن الفراء أن (إلا) بمعنى (سوى)[4]؛ قال المنتجب الهمداني: «وهو حسنٌ، غير أن ما عليه أصحابنا أَمتنُ، لا بل هو الوجهُ عند مَن تأمَّله»[5]، وفي «معاني القرآن»[6] جواز أن تكون (إلا) بمنزلة (سوى) أو (غير).

قال الثمانيني: «وقال قومٌ: لَما كان هذا مثبتاً، إلا أنه مشروطٌ أشبهُ النفي، فجاز أن يكون فيه (إلا) وصفاً لِما قبلها كما تكون في النفي»[7].

ونقل ابن الدهان[8]، والرضي[9]، وابن هشام الأنصاري[10]، والسمين الحلبي[11] - تجويزَ المبِّرد حملَ الرفع على البدليَّة؛ لأنَّ (لو) تدلُّ على الامتناع،

(١) «الكتاب»، ٢/ ٣٣١ و٣٣٢، و«إعراب القرآن»؛ للنحاس، ٣/ ٦٧، و«التعليقة على كتاب سيبويه»، ٢/ ٦١.

(٢) «إعراب القرآن»؛ للنحاس، ٣/ ٦٧، و«مشكل إعراب القرآن»، ٢/ ٤٧٨، و«الفريد في إعراب القرآن المجيد»، ٤/ ٤٨٠.

(٣) «المقتضب»، ٤/ ٤٠٨، و«معاني القرآن وإعرابه»، ٣/ ٣٨٨، و«إعراب القرآن»؛ للنحاس، ٣/ ٦٧، و«الحجة للقراء السبعة»، ٤/ ٤٠، و«الإيضاح»، ٢٢٩، و«التبصرة والتذكرة»، ١/ ٣٨٣، و«الفوائد والقواعد: شرح اللمع»، ٣٢٢، و«الإنصاف»، ٢٣٥، و«شرح جمل الزجاجي»؛ لابن بابشاذ، ٢/ ٥٠٤، و«شرح اللمع»؛ لابن بَرْهان، ١/ ١٥٣، و«شرح اللمع»؛ للأصفهاني، ٢/ ٤٩٧، و«الضروري في صناعة النحو»، ٩٧، و«الفريد في إعراب القرآن المجيد»، ٤/ ٤٨٠، و«البديع في علم العربية»، ١/ ٢١٧، و«شرح المفصل: التخمير»، ١/ ٤٧٣، و«المحصول»؛ لابن إياز، ١/ ٥٠٧، و«الإرشاد إلى علم الإعراب»، ٢٦١، و«كشف المشكلات وإيضاح المعضلات»، ٢/ ١١٢، و«البيان في شرح اللمع»، ٢٣٢، و«شرح التسهيل»؛ لابن مالك ٢/ ٢٦٨، و«شرح ألفية ابن معط»، ١/ ٥٩٥، و«عقود الزبرجد»، ٢/ ٣٨٥.

(٤) «إعراب القرآن»؛ للنحاس ٣/ ٦٨، و«مشكل إعراب القرآن»، ٢/ ٤٧٨.

(٥) «الفريد في إعراب القرآن المجيد»، ٤/ ٤٨٠.

(٦) «معاني القرآن»، ٢/ ٢٠٠.

(٧) «الفوائد والقواعد: شرح اللمع»، ٣٢٢.

(٨) «الغرة»، ٢٨٣، وقد نقَل ابن الأثير، وابنُ إياز، وابنُ الحاجب - هذا القول دون نسبة؛ ينظر: «البديع»، ١/ ٢١٧، و«المحصول»؛ لابن إياز، ١/ ٥٠٧، و«الإيضاح في شرح المفصل»، ١/ ٣٣٣.

(٩) «شرح الرضي لكافية ابن الحاجب»، ١/ ٧٨٥.

(١٠) «مغني اللبيب»، ٨٢ و٥٠٥.

(١١) «الدُّر المصون»، ٨/ ١٤٤.

وامتناع الشيء انتفاؤه، فما بعد (لو) غير موجبٍ في المعنى[1]، وأنكَر ابن خروف ثبوتَ ذلك عن المبرِّد[2]، ويؤيِّده ما في «المقتضب»؛ فقد جعَل (إلا) بمعنى (غير) في هذه الآية[3]، فقوله موافقٌ لقول سيبويه، وجمهور العلماء[4]، ولعلَّ ما نُقِل عن المبرِّد أُخِذ من «الانتصار»؛ لابن ولَّاد[5].

ومنَع النحاةُ حملَ الآية على البدلية؛ لوجهين:

أولهما: أن حملها على الاستثناء يُلزِم أن يكون (الله) بدلاً، ولا يَصِح ذلك؛ لأننا لا نستطيع طرحَ المبدل منه، ونجعل البدل مكانَه، فلا يصح: (لو كان فيهما إلا اللهُ لفسَدتا).

ثانيهما: أن (آلهة) نكرةٌ، والجمع إذا كان نكرةً، لم يُستثنَ منه؛ لأنه لا عمومَ فيه[6].

وقال ابن بابشاذ: «إن (لو) شرط في ما مضى بمنزلة (إنْ) التي هي شرط فيما يُستقبل، فكما لا يجوز البدل في (إن)؛ في نحو:«إن قام أحدٌ إلا زيدٌ فعاقِبْه، فكذلك (لو)»[7].

ولعلَّ الأَولى أن تُقدَّر: (لو كان فيهما آلهة صحيحة إلا اللهُ لفسدتا).

---

(١) «مغني اللبيب»، ٨٢، و«الدُّر المصون»، ٨/ ١٤٤.

(٢) «شرح الجمل»؛ لابن الفخار، ٢/ ٢٣٢.

(٣) «المقتضب»، ٤/ ٤٠٨.

(٤) «الكتاب»، ٢/ ٣٣١ و٣٣٢، و«إعراب القرآن»؛ للنحاس، ٣/ ٦٧، و«التعليقة على كتاب سيبويه»، ٢/ ٦١، و«الإنصاف»، ٢٣٥.

(٥) ينظر: «الانتصار» ١٦٨.

(٦) ينظر: «الكتاب»، ٢/ ٣٣١، و«التعليقة على كتاب سيبويه»، ٢/ ٦١، و«شرح جمل الزجاجي»؛ لابن بابشاذ، ٢/ ٥٠٩، و«شرح اللمع»؛ لابن برهان، ١/ ١٥٣، و«شرح اللمع»؛ للأصفهاني، ٢/ ٤٩٧، و«الإنصاف في مسائل الخلاف»، ٢٣٥، و«الفريد في إعراب القرآن المجيد»، ٤/ ٤٨١، و«شرح المفصل: التخمير»، ١/ ٤٧٣، و«الإيضاح في شرح المفصل»، ١/ ٣٣٣، و«المحصول»؛ لابن إياز، ١/ ٥٠٧، و«الإرشاد إلى علم الإعراب»، ٢٦١، و«كشف المشكلات وإيضاح المعضلات»، ٢/ ١١٢، و«التبيان في إعراب القرآن»، ٢/ ٩١٤، و«شرح ألفية ابن معط»، ١/ ٥٩٤، و«مغني اللبيب»، ٨٢ و٥٠٥، و«الدُّر المصون»، ٨/ ١٤٢.

(٧) «شرح جمل الزجاجي»؛ لابن بابشاذ، ٢/ ٥٠٩.

ثانياً: الأحاديثُ النبويةُ.

١- قوله ﷺ: «**كُلُّ أُمَّتِي مُعَافًى إلا المُجَاهِرُونَ**»(١).

٢- وعن عَبْدِالله بْنِ أَبِي قَتَادَةَ؛ أَنَّ أَبَاهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ خَرَجَ حَاجّاً، فَخَرَجُوا مَعَهُ، فَصَرَفَ طَائِفَةً مِنْهُمْ فِيهِمْ أَبُو قَتَادَةَ، فَقَالَ: «**خُذُوا سَاحِلَ الْبَحْرِ، حَتَّى نَلْتَقِيَ، فَأَخَذُوا سَاحِلَ الْبَحْرِ، فَلَمَّا انْصَرَفُوا، أَحْرَمُوا كُلُّهُمْ إلا أَبُو قَتَادَةَ لَمْ يُحرِم**»(٢).

٣- وقوله ﷺ: «**تُعرَضُ أعمالُ الناس في كل جمعةٍ، فيُغفَرُ لكلِّ عبدٍ مؤمنٍ، إلا عبدٌ بينَه وبينَ أخيه شَحناءُ**»(٣).

٤- ورُوِي: «**ما للشيطان من سلاحٍ أَبلغُ في الصالحين من النساء، إلا المتزوِّجون...**»(٤).

٥- ورُوِي: «**مَن كان يُؤمن بالله واليومِ الآخر، فعليه الجُمعة، إلا امْرَأَةٌ أو مُسَافرٌ، أو عبدٌ أو مَرِيضٌ**»(٥).

٦- ورُوِي: «**الناس هَلْكَى إلا العالِمون**»(٦).

هذه الأحاديث وردَ فيها الاستثناء التام الموجب مرفوعاً، وحقُّه النصبُ، وقد خرَّج العلماءُ ما ورد في هذه الأحاديث على النحو الآتي:

---

(١) أخرجه البخاري، برقم (٦٠٦٩).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، برقم (١٨٢٤).

(٣) رواه مالك في «الموطأ»، (كتاب حسن الخلق)، ومسلم والبخاري، و«صحيح» ابن خزيمة، وقد رُوِي أيضاً بالنصب، ورواية الرفع في «الموطأ»، و«الصحيحين»؛ ينظر: «الجمع بين الصحيحين»، ٣/ ٢١٤، وابن خزيمة في «صحيحه»، ٣/ ٣٠٠، حديث رقم (٢١٢٠)، وينظر في تخريجه نحويّاً: «عقود الزبرجد»، ١/ ٢٨٥.

(٤) «مسند» الإمام أحمد، برقم (٢١٤٥٠)، ٣٥/ ٣٥٥، و«المعجم الكبير»؛ للطبراني، ١٨/ ٨٥.

(٥) رواه الدارقطني من حديث جابر بن عبدالله، وقد رُوِي برواية أخرى بالنصب؛ «البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير»، ٤/ ٦٤١، و«كنز العمال»، ٧/ ٧٢٦، وينظر: «عقود الزبرجد»، ١/ ٢٨٤.

(٦) مَوْضُوع، ذكره السَّمرقَنْدِي في كتاب «تَنْبِيه الغافلين»؛ ينظر: «المعجم» لعبدالخالق بن أسد الحنفي»، (ص: ١١٩)، و«أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب»، (ص: ٣٠٩).

١- الحمل على النفي بالمعنى، فنحو قوله: «**مَن كان يؤمنُ بالله واليوم الآخر، فعليه الجمعةُ، يومَ الجمعةِ إلا مريضٌ...**»، و«**تُعرَضُ أعمالُ الناس في كلِّ جُمعةٍ، فيُغفَر لكلِّ عبدٍ مؤمنٍ، إلا عبدٌ...**»، الرفع على التأويل؛ أي: مَن يُؤمن بالله، فلا يترك الجمعةَ إلا مريضٌ، فهو بدلٌ من الضمير المستكن في (يُشرك)[(١)].

٢- أن الرفع على الصفة، فـ(إلا) صفةٌ[(٢)].

٣- ما ذهب إليه ابن مالك في «شواهد التوضيح»، وهو أن يكون من المبتدأ الذي ثَبَتَ خبرُه، أو حُذِف، فنحو: «**أَحْرَمُوا كُلُّهُمْ، إِلَّا أَبُو قَتَادَةَ**»، مما ثبَت خبرُه، فـ(إلا) بمعنى (لكن)، و(أبو) قتادة مبتدأ، و(ولم يُحرِمْ) خبرُه، ومثله: «**ما للشيطان مِن سلاحٍ أَبلغُ في الصالحين مِن النساء، إلا المتزوِّجون...**»، ومِن محذوف الخبر قولُه ﷺ: «**ولا تدري نفسٌ بأي أرضٍ تموتُ إلا اللهُ**»[(٣)]؛ أي: «لكن الله يَعلَمُ بأي أرضٍ تَموت كلُّ نفسٍ»[(٤)]، وذكَر ابن مالك أن هذا هو مذهبُ الفراء وابن خروف[(٥)] في قوله تعالى: ﴿**فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ**﴾ [البقرة: ٢٤٩]، وقد ضعَّف أبو حيان هذا التوجيهَ[(٦)].

٤- ذكر النوويُّ أن المحدثين كثيراً ما يُسقطون الألف في النصب، فيقولون: «(سمعتُ أنس) بغير ألف، ويقرؤونه بالنصب، وما ورَد ظاهرُه الرفعُ

(١) «شرح التسهيل»؛ لابن مالك، ٢/ ٢٦٦، و«عقود الزبرجد»، ١/ ٢٨٥، و٢/ ٢٦٢.

(٢) «شرح الرضي لكافية ابن الحاجب»، ١/ ٧٨٤، و«الصفوة الصفية»، ١/ ٥٣٠، و«الفاخر في شرح جمل عبدالقاهر»، ٢/ ٤٩٠، و«عقود الزبرجد»، ٢/ ٣٢٣.

(٣) رواه البخاري في «صحيحه»، رقم (٧٣٧٩)، ورقم (٤٦٩٧).

(٤) «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح»، ٨١- ٨٣، و«التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح»، ٣/ ١١٦١، و«عقود الزبرجد»، ٢/ ٣٢٣.

(٥) «شرح التسهيل»؛ لابن مالك، ٢/ ٢٦٦، و«شواهد التوضيح»، ٨٣، و«التذييل والتكميل»، ٨/ ١٥٤ و٢٠٤، حمل ابن مالك ما وَرد على هذا النحو - في: «شرح الكافية الشافية»، و«شرح عمدة الحافظ وعُدَّة اللَّافظ»، و«شرح التسهيل» - على النفي المؤوَّل؛ ينظر: «شرح الكافية الشافية»، ٢/ ٧٠٨ - ٧٠٩، و«شرح عمدة الحافظ وعدَّة اللافظ»، ١/ ٣٧٩- ٣٨١، و«شرح التسهيل»، ٢/ ٢٨١.

(٦) ينظر: التذييل والتكميل ٨/ ٢٠٤.

وحقَّه النصبُ، محمولٌ على تركِ المحدِّثين الألف خطّاً»[1]، ولو سُلِّمَ جدلاً بهذا القول، فإن ما ورَد معرباً بالحروف لا يَحتمل هذا التأويل، على أن بعض المحدثين يَنصون على الضبط فيما كان معرباً بالحركات، وبهذا يزول توهُّم هذا المذهب، ويَضعُفُ القولُ به.

ثالثاً: الشعر: أورد العلماء أبياتاً على هذا الأسلوب، وهي على النحو الآتي:

ولو كان غَيرِي- سُليمى- اليومَ غيَّرَهُ ... وقعُ الحوادِثِ إلا الصَّارمُ الذَّكَرُ[2]

وكلُّ أخٍ مُفارقُه أخوه ... لعَمْرُ أبيك إلا الفَرقدان[3]

وبالصريمة منهم منزلٌ خلقٌ ... عافٍ تغيَّر إلا النُّؤيُ والوَتِدُ[4]

أُنيختْ فألقتْ بلدةً بعد بلدةٍ ... قليلٌ بها الأصواتُ إلا بُغَامُها[5]

لدمٍ ضائعٍ تَغيَّبَ عنه ... أقْرَبُوهُ إلا الصَّبا والدَّبُورُ[6]

---

(١) «عقود الزبرجد»، ١/ ٢٨٥.

(٢) البيت للبيد بن ربيعة؛ ينظر: «ديوان لبيد»، ٦٢، و«الكتاب»، ٢/ ٣٣٣، و«المقتضب»، ٤/ ٤٠٩، و«شرح أبيات سيبويه»، ٢/ ٤٤، و«المسائل المنثورة»، ٦٢ و«إعراب القراءات الشواذ»، ١/ ١٨٣، و«المقاصد الشافية»، ٣/ ٣٤٧، و«خزانة الأدب»، ٢/ ٥١.

(٣) اختُلف في نسبة البيت، فنُسِب إلى حضرمي بن عامر، ونُسِب إلى سوار بن المضرب، ونُسِب إلى عمر ابن معدي كرب، ولعلَّ الأرجح نِسبتُه إلى عمرو بن معدي كرب، فقد نَسَبه إليه أبو عبيدة معمر بن المثنى والمبرِّد وغيرهما؛ ينظر: «شعر عمرو بن معدي كرب»، ١٧٨، و«الكتاب»، ٢/ ٣٣٤، و«المقتضب»، ٤/ ٤٠٩، و«الكامل»، ٣/ ١٤٤٤، و«شرح أبيات كتاب سيبويه»؛ للسيرافي، ٢/ ٤٦، و«الحجة»، ١/ ١٦، و«التبصرة والتذكرة»، ١/ ٣٨٣، و«الأزهية»، ١٧٣، و«الغرة»، ٢٧١ و٢٨٣، و«المقاصد الشافية»، ٣/ ٣٤٧، و«شرح أبيات مغني اللبيب»، ٢/ ١٠٥-١٠٩.

(٤) البيت للأخطل؛ ينظر: «شعر الأخطل»، ٢٩٧، و«شرح ألفية ابن مالك»؛ لابن النَّاظم، ٢٩٤، و «التذييل والتكميل»، ٨/ ٢٠٦، و«شرح أبيات مغني اللبيب»، ٥/ ١٢٦.

(٥) نُسب البيت إلى ذي الرمة، وهو في «ديوانه»؛ ينظر: «ديوانه»، ٧١٦، و«الكتاب»، ٢/ ٣٣٢، و«المقتضب»، ٤/ ٤٠٩، و«المقاصد الشافية»، ٣/ ٣٤٧، و«همع الهوامع»، ٣/ ٢٧١، و«خزانة الأدب»، ٢/ ٥١.

(٦) البيت لأبي زبيد الطائي، ويُروى عَجُزُه: (إلا الصدى والجُبوبُ)، ويُروى: (الصَّدى والجنوب)؛ ينظر: «شعراء إسلاميون»، ٥٨٦، و«طبقات فحول الشعراء»، ٦١٣، و«الغرَّة»، ٢٨٣، و«شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح»، ٨٣، و«شرح التسهيل»؛ لابن مالك، ٢/ ٢٨١.

عرفتُ الديارَ كرقْــمِ الوحِيِّ يَزْبُرُها الكاتبُ الحِميَرِيُّ
على أَطْرِقَــا بالياتُ الخيــا مِ إلا الثُّمامُ وإلا العِصِيُّ[1]

مذاهــب العلــماء في توجيــه مــا ورَد شــعراً لا يَبعُــد عــن توجيههــم لِمــا ورَد في القــراءات القرآنيــة والأحاديــث النبويــة، ويمكــن إجمالهــا عــلى النحــو الآتي:

١- جــلُّ العلــماء حملــوا مــا ورَد مرفوعــاً في هــذه الأبيــات عــلى الوصــف، وذلــك بــأن تكــون (إلا) في معنــى (غــير)[2].

٢- أجاز العكبريُّ[3]، وابن مالك[4] - أن يكون المرفوع مبتدأً حُذِف خبرُه.

٣- قــال الكوفيــون: إن (إلا) حــرف عطــف بمعنــى الــواو[5]، ومــا بعدهــا معطــوفٌ عــلى مــا قبلهــا[6]، وهــو مذهــب ابــن قتيبــة[7].

٤- ومنهم من حمَل الرفع على النفي بالمعنى، فقالوا في قول الشاعر:

(١) البيتــان لأبي ذؤيــب الهــذلي؛ ينظــر: «ديــوان الهذليــين»، ١/ ٦٥، و«شــواهد التوضيــح والتصحيــح لمشــكلات الجامــع الصحيــح»، ٨٤، و«خزانــة الأدب»، ٧/ ٣٢٦.

(٢) ينظــر: «الكتــاب»، ٢/ ٣٣١ - ٣٣٤، و«المقتضــب»، ٤/ ٤٠٩، و«معاني القــرآن وإعرابه»، ٣/ ٣٨٨، و«إعــراب القرآن»؛ للنحاس، ٢/ ٢٦٩، و«المســائل المنثورة»، ٦٢، و«التبــصرة والتذكرة»، ١/ ٣٨٣، و«الأزهية»، ١٧٣، و«شرح جمل الزجاجي»؛ لابن بابشــاذ، ٢/ ٥٠٩، و«شرح عيون الإعراب»، ١٦٩، و«شرح اللمع»؛ للأصفهاني، ٢/ ٤٩٨، و«الغرَّة»، ٢٧١ و٢٨٤، و«الإنصاف في مسائل الخلاف»، ٢٣٥، و«البديــع»، ١/ ٢١٧، و«شرح المفصل»؛ لابن يعيش، ٢/ ٢١٥، و«الإيضاح شرح المفصل»، ١/ ٣٣٤، و«التخمــير»، ١/ ٤٧٠ و٤٧٣، «الملخص»، ٤٠٢، و«الصفوة الصفيــة»، ١/ ٥٣١، و«البحر المحيط»، ١/ ٤٥٥ و٤٥٦، و٦/ ٢٨٢، و«مغني اللبيب»، ٨٣، و«المقاصد الشافية»، ٣/ ٣٤٧.

(٣) «إعراب القراءات الشواذ»،١/ ١٨٣، و«البحر المحيط»، ١/ ٤٥٥ - ٤٥٦.

(٤) «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح»، ٨٣، و«البحر المحيط»، ١/ ٤٥٥ - ٤٥٦.

(٥) «الإنصاف في مسائل الخلاف»، ٢٣٢ و٢٣٣.

(٦) «الإنصــاف في مســائل الخلاف»، ٢٣٣، و«شــواهد التوضيح والتصحيح لمشــكلات الجامــع الصحيح»، ٨٣ و٨٤.

(٧) «تلقين المتعلم من النحو»، ٧٤.

وبالصريمة منهم منزلٌ خلقٌ عافٍ تغيَّر إلا النُّؤْيُ والوتدُ

لَمَّا استثناه من الضمير المنْزِل في (تغيَّر)، دلَّ على أنه لم يتغيَّر، فكأنه قال: «لم يتغير النؤي والوتد»[1]، ونُقِل عن الكسائي[2]، والفراء[3] – أن التقدير في البيت: «وكلُّ أخٍ مُفارقه أخوه، إلا أن يكون الفَرقدان)، ومُنِع من ذلك؛ لأنَّه يؤدي إلى حذف الموصول وإبقاء الصِّلة»[4].

٥- حمل ابن الحاجب[5]، وابن عمرون[6] قولَ الشاعر:

وكلُّ أخٍ مفارقُه أخوه = لعَمرُ أبيك إلا الفَرقدان

على الشذوذ؛ لأن (إلا) حُمِلت على (غير) مع صحة الاستثناء، كما أن (كل) وُصِفت، وهي مضاف، والقياس وصفُ المضاف إليه، مع ما في البيت من الفصل بين الصفة والموصوف بالخبر، وهو قليل[7].

بعد عرض آراء العلماء –فيما ورد على هذا الأسلوب – يتبيَّن الآتي:

---

(١) «توجيه اللمع»، ٢١٦ و٢١٧، و«شرح التسهيل»؛ لابن مالك، ٢/ ٢٨١، و«شرح الألفية»؛ لابن الناظم، ٢٩٤، و«المحصول في شرح الأصول»، ١/ ٤٨٠.

(٢) «شرح الرضي لكافية ابن الحاجب»، ١/ ٧٨٤.

(٣) «شرح اللمع»؛ للأصفهاني، ٢/ ٤٩٨.

(٤) «شرح اللمع»؛ للأصفهاني، ٢/ ٤٩٨، و«شرح الرضي لكافية ابن الحاجب»، ١/ ٧٨٤، وفي «المعاني»: الرفع محمولٌ على النفي بالمعنى؛ ينظر: «معاني القرآن»، ١/ ١٦٦، و«شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح»، ٨٣ و٨٤.

(٥) «شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب»، ٢/ ٥٥٩، و«الإيضاح في شرح المفصل»، ١/ ٣٣٤، والاستغناء في معرفة أحكام الاستثناء»، ٣٤٥.

(٦) «الاستغناء في معرفة أحكام الاستثناء»، ٣٤٥.

(٧) «شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب»، ٢/ ٥٥٩، و«الإيضاح في شرح المفصل»، ١/ ٣٣٤، و«الاستغناء في معرفة أحكام الاستثناء»، ٣٤٥، و«شرح ألفية ابن معط»، ١/ ٥٩٦، و«الفوائد الضيائية»؛ للجامي، ١/ ٤٢٨، و«الموشح على كافية ابن الحاجب»، ١/ ٢٤٠.

١- شاع -في كثيرٍ من كتب النحو- أن المستثنى في الاستثناء التام الموجب، ليس فيه إلا النصب، ولا يصح فيه الإتباع[١]، وذكر الزجاجيُّ أن الإتباع لحنٌ عند البصريين[٢]؛ قال: «وقد أجاز الفراء أيضاً الرفع بعد (إلا) في الموجب، فأجاز: (قام القومُ إلا زيدٌ)، و(انطلق أصحابُك إلا بكرٌ)، قال: أرفعه على إلغاء (إنْ) والعطف بلا، وقد بيَّنتُ فساد هذا الوجه، وهو لحنٌ عند البصريين، وقد استعمَله كثيرٌ من الشُّعراء المحدثين، وكثيراً ما نراه في شعر أبي نواسٍ، ومن هو في طبقته، وأحسبهم تأوَّلوا هذا المذهب»[٣]، وذكر أبو جعفر النحاس أن البصريين لا يُجيزون غير النصب[٤]، وقال ابن مالك: «إن أكثر المتأخرين من البصريين لا يَعرفون فيه إلا النصبَ»[٥].

وظاهرُ كلامِ الزجاج منعُ البصريين منه صناعةً واستعمالاً، وهذا قول فيه نظرٌ، فقد نصَّ غيرُ واحدٍ على جوازه[٦]، ولعلَّ المنع من البصريين لا ينصرفُ

(١) ينظر: «الكتاب»، ٢/ ٣٣٠، و«معاني القرآن»؛ للفراء، ١/ ١٦٦، و«المقتضب»، ٤/ ٤٠١، و«مختصر النحو»، ٧٨، و«الأصول»، ١/ ٢٩١ و٢٩٦، و«معاني القرآن وإعرابه»، ١/ ٣٢٧، و«شرح كتاب سيبويه»؛ للرُّماني، ٤٩٦، و«الإيضاح»، ٢٢٥، و«التبصرة والتذكرة»، ٢/ ٣٧٥، و«المفيد في النحو»، ٨٧، و«شرح اللمع: الفوائد والقواعد»؛ للثمانيني، ٣١١، و«الغرة في شرح اللمع»، ٢٤١ و٢٤٢، و«كشف المشكل في النحو»، ٣١٧، و«شرح جمل الزجاجي»؛ لابن خروف، ٢/ ٩٥٧، و«التخمير»؛ ١/ ٤٥٥ و٤٥٦، و«الملخص في ضبط قوانين العربية»، ٤٠١، و«شرح المفصل»؛ لابن يعيش، ٢/ ١٨٨، و«المحصول في شرح الفصول»، ١/ ٤٧٩ و٥٠٧، و«شرح الرضي لكافية ابن الحاجب»، ٢/ ٧٢٥، و«الفوائد الضيائية»، ١/ ٤١٤، و«شرح ألفية ابن مالك»؛ لابن الناظم، ٢٩٩، و«المحرر في النحو»، ٣/ ٣٦٨، و«شرح ألفية ابن معط»، ١/ ٥٩٩، و«اللؤلؤة في علم العربية وشرحها»، ٢٠٤.

(٢) «اللامات»، ١٥.

(٣) «اللامات»، ١٥ و١٦.

(٤) «إعراب القرآن»؛ للنحاس، ١/ ٢١٢، وينظر: «الكتاب»، ٢/ ٣٣٠، و«معاني القرآن»؛ للفراء، ١/ ١٦٦، و«المقتضب»، ٤/ ٤٠١، و«مختصر النحو»، ٧٨، و«الأصول»، ١/ ٢٩١ و٢٩٦، و«معاني القرآن وإعرابه»، ١/ ٣٢٧.

(٥) «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح» ٨١.

(٦) ينظر: «الكتاب»، ٢/ ٣٣١ - ٣٣٤، و«المقتضب»، ٤/ ٤٠٨ و٤٠٩، و«والأصول»، ١/ ٢٨٥ و٣٠٢، و«إعراب القرآن»؛ للنحاس، ٢/ ٢٦٩، و«المسائل المنثورة»، ٦٢، و«التعليقة على كتاب سيبويه»، ٢/ ٦١، و«شرح اللمع»؛ للواسطي، ٨٥، و«منهج السالك»، ٢/ ٥٩٢.

إلى الاستعمال، بل هو في الجانب الصناعي، وهو عدمُ حَمْل هذا الأسلوب على الإتباع، وآيةُ ذلك أن جلَّهم خرَّجه على الوصف، أو على النفي بالمعنى، أو غيرهما من الأوجه، كما سبَق.

٢- هذا الأسلوب أسلوبٌ صحيحٌ فصيحٌ، نصَّ على جوازه كثيرٌ من النحاة[١]، ورُوِي عن أئمة اللغة؛ كالخليل[٢]، والأخفش[٣]، وهي لغةٌ حكاها أبو حيان[٤]، فقد يَرِد ما بعد (إلا) - في الاستثناء التام - مرفوعاً، أو مجروراً، كما يرد منصوباً، وليس كما ذكر ابن مالك وغيرهُ، فقد قصَروا الجواز على الرفع[٥]؛ قال أبو حيان: «قال الأخفش في -«الأوسط»-: (إلا) والاسم الذي بعدها تكون صفةً للاسم الذي قبلها إذا كانتا في معنى الاستثناء، وكان الاسم نكرةً، أو فيه ألفٌ ولامٌ؛ نحو):مررْتُ بالقومِ إلا أخيك)، و(جاءني القومُ إلا أخوك)، قال الشاعر:

... قليلٌ بغامُها

(١) ينظر: «الكتاب»، ٢/ ٣٣١ - ٣٣٤، و«المقتضب»، ٤/ ٤٠٨ و٤٠٩، و«الأصول»، ١/ ٢٨٥ و٣٠٢، و«إعراب القرآن»؛ للنحاس، ٢/ ٢٦٩، و«المسائل المنثورة»، ٦٢، و«التعليقة على كتاب سيبويه»، ٢/ ٦١، و«شرح كتاب سيبويه»؛ للرُّماني، ٥٠٤، و«التبصرة والتذكرة»، ١/ ٣٨٣، و«الأزهية»، ١٧٣، و«الفوائد والقواعد: شرح اللمع»، ٣٢٢ و٣٢٣، و«شرح الجمل»؛ لابن بابشاذ، ٢/ ٥٠٤، و«البيان في شرح اللمع»، ٢٣٢، و«شرح اللمع»؛ للأصفهاني، ٢/ ٤٩٧، و«الغرَّة»، ٢٧١ و٢٨٤، و«الإنصاف»، ٢٣٥، و«البديع»، ١/ ٢١٧، و«التخمير»، ١/ ٤٧٠ و٤٧٣، و«شرح المفصل»؛ لابن يعيش، ٢/ ٢١٥، و«شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب»، ٢/ ٥٥٧، و«الملخص في ضبط قوانين العربية»، ٤٠٢، و«شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح»، ٨١، و«البحر المحيط»، ١/ ٤٥٥ و٤٥٦، و٦/ ٢٨٢، و«منهج السالك»، ٢/ ٥٩٢، و«مغني اللبيب»، ٨٣، و«المقاصد الشافية»، ٣/ ٣٤٧.

(٢) «شرح اللمع»؛ للواسطي، ٨٥.

(٣) «منهج السالك»، ٢/ ٥٩٢.

(٤) «حاشية الصبان»، ٢/ ١٤٢، و«حاشية الخضري»، ١/ ٣٠٠، و«حاشية يس»، ١/ ٣٤٨.

(٥) ينظر: «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح»،٨١، و«مفتاح الإعراب»، ٨١، و«دراسات لأسلوب القرآن الكريم»، ١/ ٢٤٢ - ٢٤٦، و«قضايا الجملة الخبرية»، ٢/ ٥٩٣، و«القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي»، ٣٦١، و«التوجيهات النحوية للقراءات الشاذة»، ٢/ ٣٠٩، ومواقف النحاة من القراءات القرآنية، ٣٦٣، و«مشكلات نحوية»، ٢٧، وقد أفرد ابن عمار المالكي لها كتاباً وسماه: «التاج المذهب في رفع المستثنى من الموجب»؛ مما يدل على قَصْره هذا الأسلوبَ على الرفع دون سواه من الأوجُه.

وقال صاحب «الضوابط»[1] ما معناه: تجري (إلا) مَجرى (غير)، فيوصَف بها، وذلك إذا كان المستثنى منه نكرةً؛ نحو: (قام كلُّ أحدٍ إلا زيدٌ)[2]، وفيه الألف واللام للجنس؛ نحو: (قام القومُ إلا زيدٌ)، فإن قلت: (قام إخوتُك إلا زيدٌ)، لم يَجُزْ إلا النصب، ولا يجوز الرفع على الصفة»[3].

وقال ابن السراج: «...وكذلك إن جَعَلتَ (إلا) بمعنى (غير)، قلت: (جاءني القوم إلا زيدٌ)، و(مررتُ بالقوم إلا زيدٍ)، و(رأيت القوم إلا زيداً)، تَنصِبه نصبَ (غير) على الصِّفة، لا على الاستثناء»[4].

وقال الشَّاطبيُّ: «أطلق القول - يريد ابن مالك - في الانتصاب هنا، مع أن غير النصب جائزٌ، وذلك في الاستثناء المتصِل؛ فإنَّك إذا قلتَ: (قام القومُ إلا زيداً)، جاز لك أن تقول: (إلا زيدٌ) بالرفع، فيَجري صفةً على الأول حملاً على (غير)؛ إذ كان أصلُها الصفة، وكذلك تقول: (مررتُ بالقومِ إلا زيدٍ)، ومن كلامهم: (لو كان معنا أحدٌ إلا زيدٌ، لغُلِبنا)...»[5].

وقد حَمَله الفراء[6] على إلغاء (إن) والعطف بلا[7]، وحمل ابن مالك ما ورَد مرفوعاً - في هذا الأسلوب - على أنه مبتدأٌ، وخبرُه ثابتٌ أو محذوفٌ، و(إلا) تكون بمعنى (لكن)[8].

ومذهبُ كثيرٍ من العلماء جوازُ هذا الأسلوب على أن يكون (إلا) وما بعدها صفةً، قال

(١) هو ابن أبي الفضل محمد بن أبي جعفر، أخذ عن ثعلب والمبرد، (ت٣٢٩هـ)؛ «بغية الوعاة»، ١/ ٧٢.
(٢) ضبط محقق الكتاب (زيد) بالنصب، ولعلَّ الأولى أن يُضبَطَ بالرفع.
(٣) «منهج السالك»، ٢/ ٥٩٢، وينظر: «ارتشاف الضرب»، ٣/ ١٥٢٦.
(٤) «الأصول»، ١/ ٢٨٥.
(٥) «المقاصد الشافية»، ٣/ ٣٤٦.
(٦) «معاني القرآن»؛ للفراء، ١/ ٢٩٨، و«اللامات»، ١٥.
(٧) لأنها عنده مركبة من (إنْ) و(لا)؛ «اللامات»، ١٥، وله رأيٌ آخرُ سبَق بيانُه عند قراءة: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾.
(٨) «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح»، ٨١.

بذلك الأخفشُ[1]، والمبرِّد[2]، وابن السراج[3]، والفارسي[4]، والرُّماني[5]، والثمانيني[6]، وابن بابشاذ[7]، وابن الدَّهان[8]، وعمربن إبراهيم الكوفي[9]، وأبو الحسن الباقولي[10]، وابن الأثير[11]، وصدر الأفاضل الخوارزمي[12]، والشلوبين[13].

ونقل البعليُّ أن ابن عصفور يجيز الإتباع في هذا الأسلوب[14]، ولم يُبيِّن أيَّ نوعٍ من أنواعِ الإتباع يُجيز، والتحقيق في مذهب ابن عصفور أنه يريد بالتبعية الوصفَ، فقد أشار في «شرح جمل الزجاجي» إلى جواز هذا الأسلوب، وحمَله على الوصف[15]، وقال في «المقرَّب»: «وإن لم يكنْ قبل (إلا) عامل مفرَّغ لما بعده، فإمَّا أن يكون الكلام الذي قبلها موجباً، أو منفيّاً، فإن كان موجباً، جاز في الاسم الواقع بعد إلا وجهان، أفصحهما نصبُه على الاستثناء، والآخر أن تَجعله مع

(١) «معاني القرآن»؛ للأخفش، ٢/ ٤٣٩.
(٢) «المقتضب»، ٤/ ٤٠٨ و٤٠٩ و٤١١، و«الانتصار لسيبويه على المبرد»، ١٦٧.
(٣) «الأصول»، ١/ ٣٠٢.
(٤) «المسائل المنثورة»، ٦٢.
(٥) «شرح كتاب سيبويه»؛ للرُّماني، ٥٠٤.
(٦) «شرح اللمع: القواعد والفوائد»؛ للثمانيني، ٣٢٢و ٣٣٢.
(٧) «شرح جمل الزجاجي»، ٢/ ٥٠٨ و٥٠٩.
(٨) «الغرة في شرح اللمع».
(٩) «البيان في شرح اللمع»، ٢٣٢.
(١٠) «شرح اللمع»؛ للأصفهاني، ٢/ ٤٨٧.
(١١) «البديع»، ١/ ٢١٦.
(١٢) «التخمير»، ١/ ٤٧٢ و٤٧٣.
(١٣) «التوطئة»، ٣٠٨، وينظر: «شرح المقدِّمة الكافية في علم الإعراب»، ٢/ ٥٣٧، و«شرح ألفية ابن معط»، ١/ ٥٩٤، و«ارتشاف الضرب»، ٣/ ١٥٠٧، و«المقاصد الشافية»، ٣/ ٣٤٦، و«الصفوة الصفية»، ١/ ٥٣٠، و«مفتاح الإعراب»، ٨١.
(١٤) «الفاخر في شرح جمل عبدالقاهر»، ٢/ ٤٩٠، ونقل البعلي قول ابن عصفور ولم يُنكره، فلعلَّه ارتَضاه.
(١٥) ينظر: «شرح الجمل»؛ لابن عصفور، ٢/ ٢٥٨، ونقَل البعلُّي قول ابن عصفور ولم ينكره، فلعلّه ارتضاه؛ «الفاخر في شرح جمل عبدالقاهر»، ٢/ ٤٩٠.

(إلا) تابعاً للاسم الذي قبله، فتقول: (قام القومُ إلا زيداً)، وزيدٌ[1]، برفع زيدٍ وبنصبه»[2]، وفسَّر بهاء الدين بن النحاس أن مراده بالتابع الوصفُ، لا البدل[3].

وقد ذكر سيبويه الوصف بـ(إلا) في مَعرِض حديثه عن وجوب النصب في الاستثناء التام الموجب، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلا النصب...، وذلك قولك: (أتاني القومُ إلا أباك)، و(مررتُ بالقومِ إلا أباك)، و(القومُ فيها إلا أباك)، وانتصب الأبُ؛ إذ لم يكن داخلاً فيما قبله، ولم يكن صفةً»[4]، وقال: «هذا باب ما يكون فيه (إلا) وما بعده، وصفاً بمنزلة (مثل) و(غير)»[5]، وأمثلته من التام المثبت، والتام المنفي، ومما يصح فيه الاستثناء، وما لا يَصِحُّ فيه الاستثناء[6].

٣- على الرغم من أن بعض المختصرات ذكَرت هذا الأسلوب[7]، إلا أنَّ جزءاً كبيراً منها أغفَله[8]، وطال هذا الإغفال ألفيَّة ابن مالك، وبعض

(١) كُتبتْ: (إلا زيداً زيداً)، وهو خطأٌ ظاهرٌ، وقد أثبته كما في «شرح المقرب»: «التعليقة»؛ ينظر: «المقرب»، ١/ ١٦٧، و«شرح المقرب»: «التعليقة»، ١/ ٥٦٥.

(٢) «المقرب»، ١/ ١٦٧.

(٣) «شرح المقرب»: «التعليقة»، ١/ ٥٦٥.

(٤) «الكتاب»، ٢/ ٣٣٠.

(٥) «الكتاب»، ٢/ ٣٣١، وينظر: «البحر المحيط»، ١/ ٤٥٥.

(٦) «الكتاب»، ٢/ ٣٣١، و«دراسات لأسلوب القرآن الكريم»، ١/ ٢٤٣.

(٧) من المختصرات التي عرَّجت على هذا الأسلوب: «تلقين المتعلم من النحو»؛ لابن قتيبة، ٧٤، و«شرح عيون الإعراب»؛ للمجاشعي، ١٦٩، و«الضروري في صناعة النحو»؛ لابن رشد، ٩٧، و«سبك المنظوم وفك المختوم؛ لابن مالك، ١٣٣، و«الهادي في الإعراب إلى طرق الصواب»؛ للقبيصي، ٩٨، و«مفتاح الإعراب»؛ للمَحَلِّي، ٨١.

(٨) من ذلك على سبيل المثال: «مختصر النحو»؛ لابن سعدان الكوفي، ٧٨، و«الشجرة؛ للزجاج، ١١١، و«التفاحة في النحو»؛ لأبي جعفر النحاس، ٣٢، و«الجمل في النحو»؛ للزّجاجي، ٢٣٠، و«الواضح»؛ للزُّبيدي، ١٠٥، و«المفيد في النحو؛ لابن بابشاذ، ٨٦، و«المقدمة في النحو؛ للمجاشعي، ٣٧، و«شرح الجمل»؛ للجرجاني ١٨٦، و«ملحة الإعراب»؛ للحريري، ٤١، و«الفصول في العربية»؛ لابن الدهان، ٢٦، و«الآجرومية»، و«إرشاد الهادي»؛ للتفتازاني، ١٠١، و«شرح قطر الندى وبل الصدى، ٢٦٦، و«شرح شذور الذهب؛ لابن هشام الأنصاري، ٣٣٩، و«الفضة المضية شرح الشذرة الذهبية»؛ للعاتكي، و«المتن»؛ لأبي حيان الأندلسي.

شروحها[1]، وقد فَطِنَ الشاطبي لذلك، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ -بعد أن فصَّل القول في الوصف بـ(إلا)-: «... وعلى أن الناظم لم يتعرَّض هنا للوصف بـ(إلا)، ولا تكلَّم فيه، وهو فصلٌ يجب التنبيه عليه، وليس من الأحكام القليلة التي يُباح لمثله إغفالُها، بل هي من الجلائل التي لا غنى به عن ذِكرها، ولعلَّه لم يذكُر هذه المسألة هنا في (إلا)، ولا في (غير)؛ لأنَّها من باب الوصف، وليس فيها معنى الاستثناء الذي يقتضي النصب»[2].

ولا يخفى أن هذه المختصرات والشروح، هي موئلُ أصحاب الاتجاه التعليمي في العصر الحديث، فلا غَرْوَ أن نجدَ كثيراً من كتب المتأخرين لم تَعرِضْ لهذا الأسلوب[3].

٤- القراءات التي صحَّ حملها على هذا الأسلوب،تنقسم قسمين: قراءات كان اتصال الاستثناء فيها ظاهراً؛ كقراءة: ﴿فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٩]، وقراءات اختلف في حمل الاستثناء فيها على الاتصال أو الانقطاع؛ كرفع (يونس) في قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾ [يونس: ٩٨].

٥- لعل إخراج بعض ما حُمِل على الانقطاع في هذه الآيات من حيِّز الاستثناء التام الموجب، وتأويلها بالانقطاع أو النفي المقدَّر - هو الذي جعل الشيخ محمد عبدالخالق عضيمة يَفصل بين ما ورَد مرفوعاً في الاستثناء التام

(١) «ألفية ابن مالك»، باب ١٠٩، وينظر: «شرح ابن عقيل»، ١/ ٣٠٠، وقد عرَض ابن هشام لقول الشاعر: (وبالصَّريمة... إلا النؤي والوتد)، بعد أن قرَّر أنَّ التَّام ليس فيه إلا النَّصب، وحمَل البيت على النَّفي بالمعنى، كما هو المشهور من مذهب ابن مالك؛ ينظر: «أوضح المسالك»، ٢/ ٢٢٤و٢٢٥.

(٢) «المقاصد الشافية»، ٣/ ٣٤٨، وينظر: «حاشية الصبان»، ٢/ ١٤٢.

(٣) من ذلك: «التطبيق النحوي»؛ لعبده الراجحي، و«التيسير النحوي للمبتدئين»؛ لأشرف عبدالسميع، و«النحو المصفى»؛ لمحمد عيد، ٣٨٣، و«القواعد الأساسية»؛ للهاشمي، ومن القليل النادر ما كان من الأستاذ سعيد الأفغاني في «الموجز في قواعد العربية»، ٣١٣، فقد عرَض لهذا لأسلوب، وحمَل الرَّفعَ على النفي بالمعنى.

الموجب[1]، وما حُمِل على الصفة[2]، على الرغم من أنه ذكَر أن الصفة مما حُملت عليه قراءاتُ الرفع[3]، فإننا نلحَظ أنه اقتصر - فيما كان محمولاً على الصفة - على الشواهد التي اشتبه فيها أسلوب الاستثناء، أو لم يظهر فيها الإعراب، والوجه أن تكون شواهدُ المرفوع، وما حُمِل على الصفة من باب واحد.

٦- حَملُ بعض النحاة[4] - كما سبق - الرفعَ في قراءة: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يونسَ﴾ [يونس: ٩٨]، و﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ ٱلْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُوْلُواْ بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْفَسَادِ فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا قليلٌ﴾ [هود: ١١٦] - على الانقطاع، فيه نظرٌ، ولو جاز، لجاز قولُه تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] المماثِلة لهما على الانقطاع، أو الوصف، فهما من بابٍ واحد.

٧- الحمل على النفي بالمعنى لا يخلو من نظرٍ، فالمتَّفَق عليه أن غير الموجب هو: ما سُبِق بنفي أو نهي أو استفهام[5]، وزاد البَلْخيُّ في «الوافي» التحضيضَ عند الجَرمي؛ قال بدر الدين الدماميني في «المنهل الصافي في شرح الوافي»: «وهذا لم أقِف عليه في غير هذا الكتاب»[6]، وقد ذكَر ركن الدين الحسن بن محمد شرف - أن مذهب الجمهور أن التحضيض حُكمه حُكمُ الإيجاب، وأن مذهب أبي إسحاق الزجَّاج أنه كالاستفهام، فالبدل فيه جائزٌ[7]، وذكر أبو حيان أن الكلام عند سيبويه بالتحضيض واجبٌ، وغيرُه منفيٌّ في قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ ٱلْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُوْلُواْ بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْفَسَادِ فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [هو: ١١٦][8]، وعليه فالقول

(١) ينظر: «دراسات لأسلوب القرآن الكريم»، ١/ ٢٤٢.
(٢) ينظر: «دراسات لأسلوب القرآن الكريم»، ١/ ٢٤٦ و٢٤٨.
(٣) ينظر: «دراسات لأسلوب القرآن الكريم»، ١/ ٢٤٦.
(٤) ينظر: ص ١٠ وما بعدها.
(٥) ينظر: ص ٥.
(٦) «المنهل الصافي في شرح الوافي»، ١/ ٤١٨.
(٧) «البسيط في شرح الكافية»، ١/ ٥٧٣.
(٨) «البحر المحيط»، ٥/ ٢٧١.

بـأن (لـو)، ومـا فيهـا مـن معنـى النفـي، يَجعلنـا نَحمِلهـا عـلى مـا كان منفيّـاً في بـاب الاسـتثناء لا يَصِـح؛ لأنَّ معنـى النفـي ليـس كلفظـه، ولـو قيـل بـه، لم يكـن في قولنـا: (امتنـع القـوم إلا زيـداً) إلا النصـب[1]؛ قـال ابـن مالـك: «ولـو اعتُـبِر معنـى النفـي مـع التـمام، لجـاز في المسـتثنى الإبـدال»[2].

٨- مـا مـن توجيـه لهـذا الأسـلوب - يُخرجـه عـن الاسـتثناء التـام، ويُحمِّلـه خـلافَ أصلـه الـذي حُمِـل عليـه - إلا والتكلُّـفُ ظاهـرٌ فيـه[3]، ويَنقضُـه مقـالٌ آخـرُ، وكلُّ ذلـك خلـفٌ لا يَقـدَح في صحـة هـذا الأسـلوب، وجـواز اسـتعماله، ولعـلَّ الأَولى أن يُحمَـل هـذا الأسـلوب عـلى البـدل، فيقـال فيـه مـا قيـل في الاسـتثناء التـام المتصـل الموجـب؛ لِمـا يـأتي:

• **أولاً**: إن المانـع مِـن حملـه عـلى البـدل مانـعٌ صناعـي، وليـس المانـعُ صحـةَ هـذا الأسـلوب؛ ذلـك أنهـم يَمنعـون البـدل في الاسـتثناء التـام الموجـب؛ لأن المبـدل منـه يجـوز أن يقـدَّر كأنـه ليـس في الـكلام، فهـو في حُكـم السـاقط، وعليـه فسـيكون التقديـر في: (جـاءني القـومُ إلا زيـداً): (جـاء إلا زيـدٌ)، وهـذا يسـتحيل في الموجـب، ولا يسـتحيل في المنفـي، فتسـتطيع حـذفَ الاسـم المبـدل منـه قبـل (إلا)، فـإذا قلـت: (مـا جـاءني أحـدٌ إلا زيـدٌ)، جـاز أن تقـول: (مـا جـاء إلا زيـدٌ)[4]، وذكـر ابـن ولَّاد أن هـذا أصـلٌ متفـقٌ عليـه[5]؛ لذلـك قـال الفـارسي - بعـد أن سـاق المانـع مـن حمـل قولـه تعـالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] عـلى الاسـتثناء -: «ولـولا المعنـى

(١) ينظر: «الصفوة الصفية»، ١/ ٥٣١.

(٢) «شرح الكافية الشافية»، ٢/ ٧٠٩.

(٣) ينظر: «قضايا الجملة الخبرية»، ٢/ ٥٩٧ و٥٩٨، ومواقف النحاة من القراءات القرآنية»، ٣٦٣.

(٤) ينظر: «الكتاب»، ٢/ ٣٣١، و«شرح كتاب سيبويه»؛ للسيرافي، ٨/ ١٧٤، و«التعليقة على كتاب سيبويه»، ٢/ ٦١، و«علـل النحـو» ٣٩٥، و«التخمـير»، ١/ ٤٥٧، و«توجيه اللمـع»، ٢١٧، و«الدُّرر في شرح الإيجـاز»، ١٥٢، و«المحصول في شرح الفصـول»، ١/ ٤٧٩، و«شرح المقـرَّب: التعليقة»، ١/ ٥٦٥، و«شرح ألفية ابن معط»، ١/ ٥٩٤.

(٥) التعليقة على كتاب سيبويه ٢/ ٦١.

لم يَمتنعْ ذلك في العربية»[1]، وقال أبو حيان – بعد أن ذكر المانع من حمل هذا الأسلوب على البدل –: «... ومع ذلك لم تَعتبر العرب هذا التأويل، فتَبني عليه كلامها، وإنما أجاز النحويون: (قام القومُ إلا زيدٌ) بالرفع على الصفة»[2]؛ لذلك لم يُعتدّ بالقول بالنفي بالمعنى في حال التمام؛ قال ابن مالك: «ولو اعتُبِر معنى النفي مع التمام، لجاز في المستثنى الإبدال»[3].

• **ثانياً**: اشتراط النحاة لحمل (إلا) على الصفة أن تكون في موضع الوصفية في موضع يصلح للاستثناء[4]؛ قال أبو العباس: «لا تكون (إلا) وما بعدها وصفاً، إلا حيث يجوز أن تكون فيه استثناءً، وإذا كان (إلا) وصفاً في هذا الموضع، جاز أن يكون فيه أيضاً استثناءٌ»[5]، وقال ابن السراج: «لا يجوز أن تقول: (جاءني رجل إلا زيدٌ، تريد: غيرَ زيدٍ على الوصف، والاستثناء ها هنا محال[6]؛ لذلك امتنع حمل (إلا) على الصّفة في نحو:(ما جاءني رجلٌ إلا زيد)؛ لامتناع الاستثناء[7]، وعلى الرغم من أن هذا الشرط لم يَخلُ مِن اعتراض[8]، فإنه يدلُّنا على أن الموطن الذي يجوز فيه الوصف، يجوز فيه الاستثناء، وعليه فلا فرق من حيث الاستعمال بين مَن يَحمِل هذا الأسلوب على الصفة، أو على المبتدأ المحذوف الخبر، أو على النفي المؤوَّل، ومَن يَحمِله على البدل، إلا ما كان من المانع الصناعي.

(١) «الانتصار»، ١٦٨.

(٢) «البحر المحيط»، ١/ ٤٥٥.

(٣) «شرح الكافية الشافية»، ٢/ ٧٠٩.

(٤) الكتاب ٢/ ٣٣١ والأصول ١/ ٢٨٥ و٣٠٢ والانتصار ١٦٧ التعليقة على كتاب سيبويه ٢/ ٦١ والمسائل المنثورة ٦٢ والفوائد والقواعد (شرح اللمع) ٣٢٢ والتّوطئة ٣٠٩ وشرح المقدمة الكافية في علم الإعراب ٢/ ٥٥٩ وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٢١٣ و التسهيل ١٠٤ و١٠٥ والاستغناء في أحكام الاستثناء ٣٤٤ و التذييل والتكميل ٨/ ٢٠٥ ومنهج السّالك ٢/ ٥٩٢ وهمع الهوامع ٣/ ٢٧٠.

(٥) «التعليقة على كتاب سيبويه»، ٢/ ٦١، و«التذييل والتكميل»، ٨/ ٢٠٥، و«منهج السالك» ،٢/ ٥٩٢، و«همع الهوامع»، ٣/ ٢٧٠.

(٦) «الأصول»، ١/ ٢٨٦.

(٧) «التوطئة»، ٣٠٩.

(٨) قال السُّيوطي: «وأغرب ابن الحاجب، فشرط في وقوع (إلا) صفة أن يتعذر»؛ «همع الهوامع»، ٣/ ٢٧٣، وينظر: «الانتصار» ١٦٩، و«التعليقة على كتاب سيبويه»، ٢/ ٦١.

• **ثالثاً**: اختلافهم في المراد بالوصف، فقد قيل: «إن المراد به الوصف الصناعي»، وقيل: «يُراد به عطف البيان»[1]، قال أبو حيان: «وقد اضطربَ كلام النُّحاة في الوصف بـ(إلا)، والمتفهِّم لكلام الأكثرين أنه يُراد به الوصف الصِّناعي»[2]، وهذا الاختلاف يوضِّح عدم استقرار المفهوم لدى بعض النحاة؛ لأنَّ القول بالوصف يُراد به الخروج مِن حَمْل هذا الأسلوب على البدل.

• **رابعاً**: اختلافهم في شرائط الوصف بـ(إلا)، يُبيِّن لنا جانباً من اضطراب القول به، فقد اشترطوا لها شرائطَ، هي على النحو الآتي:

- **الأول**: أن يكون موصوفُ (إلا) مذكوراً؛ نحو: (قام القومُ إلا زيدٌ)، كأنَّك قلت: (قام القومُ غيرُ زيدٍ)، ولو قلت: (ما جاء إلا زيدٌ)، لم تكن صفةً.
- **الثاني**: أن يكون الموصوف جمعاً؛ كالقوم، أو شَبهِه،كأن يكون جنساً كالإنسان، أو نكرة في معنى الجماعة كأحد.
- **الثالث**: أن يكون ما بعد (إلا) مفرداً لا جملةً، فيمتنع نحو: (ما جاءني أحدٌ إلا خيرٌ منك).
- **الرابع**: أن يكون نكرةً أو معرفاً بـ(أل) الجنسية[3]؛ لأن (إلا) محمولة على (غير)، فلا يُنْعَتُ بها إلا ما نُعِت به (غيرُ)[4].

---

(١) «ارتشاف الضرب»، ٣/ ١٥٢٧، و«البحر المحيط»، ٢/ ٢٧٦، و«الدُّر المصون»، ٢/ ٥٢٩، «وهمع الهوامع»، ٣/ ٢٧٠ و٢٧١.

(٢) «ارتشاف الضرب»، ٣/ ١٥٢٦، وينظر: «همع الهوامع»، ٣/ ٢٧١.

(٣) ينظر: «المقتضب»، ٤/ ٤١١، و«الأصول»، ١/ ٢٨٥ و٣٠٢، و«الانتصار لسيبويه على المبرد»، ١٦٧، و«شرح اللمع: الفوائد والقواعد»؛ للثمانيني، ٣٢١ و٣٢٢، و«الغرة»، ٢٨١ و٢٨٢، و«البديع»،/ ٢١٦، و«شرح كافية ابن الحاجب»؛ لابن جمعة الموصلي، ١/ ٢٥١، و«شرح ألفية ابن معط»، ١/ ٥٩٥، و«شرح الألفية»؛ للمرادي، ١/ ٣٤٢، و«الفوائد الضيائية»، ١/ ٤٢٨، و«منهج السالك»، ٢/ ٥٩٢ و٥٩٣، و«همع الهوامع»، ٣/ ٢٧١- ٢٧٣.

(٤) «المقتضب»، ٤/ ٤١١.

وهذه الشروط لم تكن محلَّ اتفاقٍ بين النحاة، فقد اختلفوا في وصف الظاهر والمُضمر، وجوَّز الأخفش وصف المعرف بأل العهدية[1]، وذكر النِّيليُّ، وجمال الدين الإسنوي أن الغالب في (إلا) إذا استُعمِلت وصفاً أن يكون ذلك بعد جمعٍ منكرٍ غير مُنحصر[2]، ولم يَشترطْ جماعةٌ من النحاة هذا الشرط[3]؛ مما يدلُّنا على أن الشرط ليس لا زماً، وقد منعوا نحو: (جاءني رجالٌ إلا زيداً)، و(ما جاءني رجالٌ إلا زيدٌ)؛ لأن الجمع المنكرَ لا يَستوعب الأفراد، هذا فيما حُمِل على الاستثناء[4]، ومثله الوصفُ؛ لذلك قال النِّيلي: «ووقوع (إلا) صفةً بعد المعرفة قليلٌ»[5]، وقد منعوا نحو: (جاءني رجلٌ إلا زيدٌ)، تريد: غير زيدٍ على الوصف؛ لأن الاستثناء مُحالٌ[6].

واشتراطُهم في الموصوف أن يكون جمعاً من شرائط الاستثناء؛ فمن أصول باب الاستثناء عدمُ جواز الاستثناء من الاسم المفرد، إلا إذا كان في تأويل الجمع[7].

وعليه فالشروط التي قِيلت في الوصف بـ(إلا)، يمكن القول بها في باب الاستثناء عامَّةً[8]؛ لذلك لا غرابةَ أن تكون الأمثلة التي حُمِلت على الصفة، هي عينُها التي مثِّل بها في باب الاستثناء[9]، من ذلك: (سار القومُ إلا زيدٌ)، و(قام

(١) ينظر: «همع الهوامع»، ٣/ ٢٧٠.
(٢) «الصفوة الصفية»، ١/ ٥٣٠، و«الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية»، ٣٦٨.
(٣) «الكوكب الدرِّي فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية»، ٣٦٨.
(٤) «الصفوة الصفية»، ١/ ٥٣١.
(٥) «الصفوة الصفية»، ١/ ٥٣٠.
(٦) «الأصول»، ١/ ٣٠٢، و«الانتصار»، ١٦٧.
(٧) ينظر: «شرح جمل الزجاجي»، ٢/ ٥٠٤.
(٨) ينظر: «الأصول»، ١/ ٢٨٥، و«المسائل المنثورة»، ٦٢، و«البديع في علم العربية»، ١/ ٢٣٠.
(٩) ينظر: «الإيضاح»، ٢٢٩، و«شرح المفصل»، ٢/ ٢١٥، و«منهج السالك»، ٢/ ٥٩٢ و٥٩٣، و«همع الهوامع»، ٣/ ٢٧١ و٢٧٣.

القومُ إلا زيدٌ)، و(جاء القوم إلا زيدٌ)[1]، و(جاءني القومُ إلا زيدٌ)[2]، و(مررت بالقومِ إلا زيدٍ)[3]، ووصَف السمين الحلبيُّ النعت بـ(إلا) بأنه خارجٌ عن باب النعت[4].

وقد أشار أبو حيان إلى اضطراب القول بالوصف في مواطن من كتبه[5]؛ قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «واضطرَب كلامُ النحويين في الوصف بـ(إلا)، فقال بعضُ أصحابنا: إنه يخالف سائرَ الصفات، بأنه يجوز أن يوصَف به الظاهر والمضمرُ، والمعرفة والنكرة، وقال بعضهم: إنه يوصَف بها، يَعنون بذلك عطفَ البيان»[6]، وقال أيضاً: «ولتشويش هذه القاعدة اضطرَبوا»[7].

ومع ما في هذا الحمل على الوصف من تشويش -كما ذكر أبو حيان- فهو يوهم أن (إلا) يُوصَف بها كما هو ظاهرُ القول، وليس الأمر كما قيلَ، بل هو قولٌ فيه تَجَوُّزٌ[8]؛ لأن الحرف لا يُوصَفُ، ولا يُوصَفُ به، ولا يَقبَل الإعراب، وعليه فالوصفُ على ما بعده[9]، فإعرابُ الاسم بعد (إلا) إذا كانت صفةً - إعراب (غير)[10]، وهو أمرٌ يَعِزُّ عليك أن تَجِدَ التَّنبيهَ عليه في كثيرٍ مِن كُتب النحو.

• **خامساً**: ليس اشتراطُهم اطِّراحَ المبدل منه أصلاً مُتَّفق عليه كما سبَق، بل هو أمرٌ اختُلِف فيه، وقد بيَّن السيرافي المرادَ منه، فقال: «اعلَم أنَّ البدل إنما

(١) ينظر: «شرح كتاب سيبويه»؛ للرُّماني، ٥٠٤، «والغرَّة»، ٢٣٤ و٢٤٧، و«شرح المقرب: التّعليقة»، ١/ ٥٦٥، و«ارتشاف الضرب»، ٣/ ١٥٠٧، و«البحر المحيط»، ١/ ٤٥٥.

(٢) ينظر: «المقتضب»، ٤/ ٤١١، و«الأصول»، ١/ ٢٨٥ و٣٠٢، و«الانتصار»، ١٦٧، و«المسائل المنثورة»، ٦٢، و«الضروري في صناعة النحو» ٩٧، و«شرح الجمل»؛ للجرجاني، ١٨٧، و«البيان في شرح اللمع»، ٢٣٢، و«شرح المفصل»؛ لابن يعيش ٢/ ٢١٥.

(٣) «الأصول»، ١/ ٢٨٥ و٢٨٦ و٣٠٢، و«البيان في شرح اللمع»، ٢٣٢.

(٤) «الدُّر المصون»، ٢/ ٥٢٩.

(٥) ينظر: «منهج السالك»، ٢/ ٥٩٢.

(٦) «النكت الحسان في شرح غاية الإحسان»، ١٠٦.

(٧) «النكت الحسان في شرح غاية الإحسان»، ١٠٦.

(٨) «شرح الفريد»، ٢٧٨.

(٩) ينظر: «المحرر في النحو»، ٣/ ٣٧٩، و«منهج السالك»، ٢/ ٥٩٥.

(١٠) «البديع في علم العربية»، ١/ ٢١٨.

يَجيء في الكلام على أن يكون مكان المبدل منه كأنه لم يَذكُر، والنحويون يقولون: إن التقدير فيه تَنحيةُ الأول - وهو المبدل منه - ووضع البدل مكانه، وليس تقديرُهم تنحيةَ الأول على معنى الإلغاء له، وإزالة الفائدة به، ولكن على أنَّ البدل قائمٌ بنفسه، غير مُبيِّن للمبدل تَبيينَ النعت للمنعوت، الذي هو تمامٌ للمنعوت... فقد صحَّ أن البدل غير مُنحٍّ للأول؛ حتى يكون بمعنى المُلغَى»[1].

وعليه؛ فالقولُ بأن المبدل منه في حُكم المسكوت عنه، ليس المراد منه تقدير إلغائه في الكلام.

• **سادساً**: ليس البدلُ في باب الاستثناء موافقاً للبدل في باب التوابع من كلِّ وجهٍ، فعلى الرغم مِن وصفهم البدلَ في غير الموجب بأنَّه أفصحُ من النصب[2]، فإن هذا الوصف من حيث الصناعة لا يَخلو من نظرٍ؛ ذلك أنَّ القول بالبدل يوهِم أنَّه بدلٌ من الأوَّل، والأوَّل منفيٌّ، وهو موجبٌ، ولا يُبدل موجبٌ من منفيٍّ، فالبدلُ لا بد أن يكون الموجبُ فيه مِن الموجب[3]؛ قال ثعلب: «كيف يكون بدلاً، والأوَّل منفي، وما بعد (إلا) موجبٌ؟!»[4]، وأجاب السيرافي -على اعتراض ثعلب-: بأنه بدلٌ منه في عملِ العامل فيه[5]، كما أنَّ القول: إنَّه بدلُ بعضٍ يُشكِل عليه خُلوُّه من الضمير؛ لذلك قال ابن الضائع: «لو قيل: إن البدل في الاستثناء قسمٌ على حِدَتِه، ليس من تلك الأبدال التي بُيِّنتْ في الاستثناء، لكان وجهاً، وهو الحقُّ»[6].

---

(١) «شرح كتاب سيبويه»؛ للسيرافي، ٤/ ٣٥-٣٦، وينظر: «نتائج الفكر»، ٣٧٦، و«شرح التسهيل»؛ لابن مالك، ٣/ ٣٣٩، و«شرح الرضي لكافية ابن الحاجب»، ١/ ١٠٨٩، و«ارتشاف الضرب»، ٤/ ١٩٧١، و«المساعد على تسهيل الفوائد»، ٢/ ٤٣٨.

(٢) «الدرر في شرح الإيجاز»، ١٥٢.

(٣) ينظر: «الضروري في صناعة النحو» ٩٧، و«تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، ٥/ ٢١٤١.

(٤) «شرح كتاب سيبويه»؛ للسيرافي، ٨/ ١٦٩، وينظر: «شرح ألفية مالك»؛ لابن الناظم، ٢٩٦.

(٥) «شرح كتاب سيبويه»؛ للسيرافي، ٨/ ١٦٩.

(٦) «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، ٥/ ٢١٤٣.

وكذا الشأن في المنقطع، فإن الاستثناء المنقطع يتعيَّن فيه النصب على الاستثناء عند جميع العرب، إن كان موجباً؛ نحو: (قرأتُ كتبي إلا الجريدةَ)[1]، ويجوز فيه النصبُ على الاستثناء، أو الإتباع على البدل عند بني تميم وهُذيل، وغيرهم مِن العرب[2]، إن كان غير موجبٍ؛ نحو: (ما عندي مالٌ إلا الصبرَ)[3]، وحملُه على البدل مُشكلٌ من جهة الصناعة، فالثاني ليس من جنس الأول، فيُبدَل منه؛ لذلك وجَّه سيبويه البدل على أن المستثنى منه مذكورٌ للتوكيد، وأن المستثنى جُعِل من جنس المستثنى منه على السَّعة[4].

وبهذا يتبيَّن لنا أن البدل معنًى تُجُوِّزَ فيه في باب الاستثناء، وخالَف باب التوابع في بعض مسائله، وهو تقريبٌ من أصحاب المدرسة البصرية، وإن خالَفهم الكوفيون في هذا التوجيه، فإن كان البدل قد تُجُوِّزَ فيه في هذا الباب، والوصف بـ(إلا) مُتَجَوَّزٌ فيه، وحملُ (إلا) على الاستثناء أعرفُ وأكثرُ مِن الصفة[5]، فالأَولى طَرْدُ الأسلوب على باب واحدٍ، فيُحمَلُ هذا الأسلوب على البدل.

• **سابعاً**: إن في باب الاستثناء كثُرت بعضُ الأساليب أمام أساليب أخرى وُصِفت بالفصيحة؛ ككثرة الإتباع في الاستثناء التام غير الموجب، إلا أن هذه الكثرة لم تَمنع استعمالَ النصب، فقد ورد النصب على الاستثناء في التام المنفي المتصل في قراءات معدودةٍ اختُلِف في تأويلِها[6]، وككثرة النصب بـ(عدا) و(خلا)[7]، ووصفِهم البدلَ في غير الموجب بأنَّه أفصحُ مِن النصب[8]، وكذا

(١) «الفوائد والقواعد: شرح اللمع»، ٣١٧، و«اللغات العربية في كتاب سيبويه»، ٢٥١.
(٢) ينظر: «اللغات العربية في كتاب سيبويه»، ٢٥١ و٢٥٢.
(٣) «معاني القرآن»؛ للفراء، ١/ ٤٨٠، و«اللغات العربية في كتاب سيبويه»، ٢٥١.
(٤) «المقتضب»، ٤/ ٤١٢ و٤١٤، و«اللغات العربية في كتاب سيبويه»، ٢٥٢ – ٢٥٣.
(٥) «الحجة للقراء السبعة»، ٤/ ٤٠.
(٦) ينظر: «دراسات لأسلوب القرآن الكريم»، ١/ ٢٥٢.
(٧) «شرح الرضي لكافية ابن الحاجب»، ٢/ ٧٣٣، و«الفوائد الضيائية»، ١/ ٤١٧.
(٨) «الدُّرر في شرح الإيجاز»، ١٥٢.

وصفهم النصبَ على الاستثناء في الموجب التام المتصل بأنَّه أفصحُ من الإتباع[1]، لذلك لا يَضير الإتباعَ في الاستثناء المتصل الموجب، قِلَّتُه أمام النصب على الاستثناء.

◄ نتائجُ الدِّراسة وتوصياتها:

نَخلُص مما سبق بقضايا عرضتُ لها في هذا البحث، أهمُّها:

١- أن الاستثناء التام الموجب ورَد فيه النصب والإتباع، وكلُّه عربيٌّ فصيحٌ، مَحكيٌّ عن العرب.

٢- أن المانع من شيوع هذا الأسلوب هو الأثر الصناعي، الذي كان حائلاً دون فُشُوِّه وتصحيحه.

٣- القول بالوصف في هذا الأسلوب قولٌ فيه نظرٌ، والأَولى أن يُحمَلَ على البدل؛ ليكون الإتباع في باب الاستثناء على بابٍ واحدٍ.

٤- اتخاذ قرارٍ مجمعي يَعتمد بثَّ هذا الأسلوب وتصحيحَه.

٥- العمل على بثِّ هذا الأسلوب في مناهج التعليم، والتنبيه عليه، وعدم تلحين استعماله.

٦- دراسة النحو من مصادره الأصيلة، وجمع مسائله يُيسِّرُ كثيراً مما استُغلِق، ويَفتح باباً من أبواب تسهيل العربية، فالنحو لم يُطبَخ ليَحتَرِقَ، ولكنَّه طُبِخ؛ ليَنضَجَ، فيَنعَمَ به المستطعمون.

*****

(١) «المقرَّب»، ١/ ١٦٧.

فهرس المصادر والمراجع

- **الآجرومية**؛ لابن آجروم؛ تحقيق حايف النّبهان، دار الظاهرية، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ.
- **ارتشاف الضرب من لسان العرب**؛ لأبي حيَّان الأندلسي؛ تحقيق د.رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ.
- **إرشاد الهادي؛ للتفتازاني**؛ تحقيق: د. عبدالكريم الزبيدي، دار البيان العربي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- **الإرشاد إلى علم الإعراب**؛ لشمس الدِّين محمَّد بن أحمد القُرشيِّ الكيشيِّ؛ تحقيق: د. عبدالله علي الحسيني، ود. محسن سالم العميري، مطبوعات جامعة أم القرى، مكَّة، ١٤١٠ هـ.
- **الأُزْهِيَّة في علم الحروف**؛ لعلي بن محمد الهروي؛ تحقيق: عبدالمعين الملوحي، مجمع اللغة العربية في دمشق، ١٤٠٢هـ.
- **الاستغناء في أحكام الاستثناء**؛ للقرافي؛ تحقيق: د. طه محسن، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٤٠٢هـ.
- **أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب**؛ لمحمد بن محمد بن درويش الشافعي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- **الأصول في النَّحو**؛ لأبي بكر بن السَّرَّاج؛ تحقيق: د. عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ.
- **إعراب القرآن**؛ لأبي جعفر النحاس؛ تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، ١٤٠٩هـ.
- **إعراب القراءات الشواذ**؛ لأبي البقاء العكبري؛ تحقيق: د. محمد السيد عزوز، عالم الكتب، بيروت، ١٤١٧هـ.
- **الإقليد شرح المفصَّل**؛ لتاج الدين الجندي؛ تحقيق: د.محمود أبوكتة، جامعة الإمام، ١٤٢٣هـ.
- **ألفية ابن مالك (الخلاصة)**؛ تحقيق: د. سليمان عبدالعزيز العيوني، مكتبة دار المنهاج، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ.

- **أمالي ابن الشَّجريِّ**؛ تحقيق: د. محمود محمد الطِّناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤١٣هـ.
- **الانتصار لسيبويه على المبرد**؛ لابن ولَّاد؛ تحقيق: د. زهير عبدالمحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٦هـ.
- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين**؛ لأبي البركات الأنباري؛ تحقيق: د.جودة مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطَّبعة الأولى.
- **أوضح المسالك إلى ألفيَّة ابن مالك**؛ لابن هشام الأنصاريِّ؛ تحقيق: محمد محي الدِّين عبدالحميد، المكتبة العصريَّة، صيدا، بيروت، ١٤١٥هـ.
- **الإيضاح العضدي**؛ لأبي علي الفارسي؛ تحقيق: د.حسن شاذلي فرهود، دار العلوم، الرياض، ١٤٠٨هـ.
- **الإيضاح في شرح المفصَّل**؛ لابن الحاجب؛ تحقيق: د. إبراهيم محمد عبدالله، دار سعد الدين، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.
- **البحر المحيط**؛ لأبي حيَّان الأندلسي؛ تحقيق: عادل أحمد، وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ.
- **البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير**؛ لابن الملقن؛ تحقيق: مصطفى أبو الغيط، وعبدالله سليمان، وياسر كمال، دار الهجرة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.
- **البديع في علم العربية**؛ لمجد الدين بن الأثير؛ تحقيق: د. فتحي أحمد علي الدين، ود. صالح حسين العايد، جامعة أم القرى، ١٤٢٠هـ.
- **البسيط في شرح الكافية**؛ لركن الدين الإستراباذي؛ تحقيق: د. حازم سليمان، المكتبة الأدبية المختصَّة، ١٤٢٧هـ.
- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنُّحاة**؛ لجلال الدين السُّيوطيِّ؛ تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.
- **البيان في شرح اللمع**؛ للشَّريف عمر الكوفيِّ؛ تحقيق: د. علاء الدِّين حَمْويَّة، دار عمَّار، عمَّان، ١٤٢٣ هـ.
- **البيان في غريب إعراب القرآن**؛ لأبي البركات الأنباري؛ تحقيق: د. طه عبدالحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ.

- **التَّبصرة والتَّذكرة**؛ للصَّيمريِّ؛ تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين، جامعة أم القرى، مكَّة، ١٤٠٢هـ.
- **التِّبيان في إعراب القرآن**؛ لأبي البقاء العُكبريِّ؛ تحقيق: علي محمد البجاوي، مكتبة عيسى البابي الحلبي.
- **التَّبيين عن مذاهب النَّحويين البصريين والكوفيين**؛ لأبي البقاء العُكبريِّ؛ تحقيق: د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٦هـ.
- **التَّخمير: (شرح المفصَّل في صنعة الإعراب)**؛ لصدر الأفاضل الخوارزميِّ؛ تحقيق: د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٠م.
- **التَّذييل والتَّكميل في شرح كتاب التَّسهيل**؛ لأبي حيَّان الأندلسي؛ تحقيق: أ. د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطَّبعة الأولى.
- **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**؛ لابن مالك؛ تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربيِّ، القاهرة، ١٣٨٧هـ.
- **التَّعليقة على كتاب سيبويه**؛ لأبي علي الفارسيِّ؛ تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ودار المعارف، القاهرة، ومطابع الحسني، الرياض، الطَّبعة الأولى.
- **تلقين المتعلِّم من النَّحو**؛ لابن قتيبة؛ تحقيق: عبدالله النَّاصير، المكتب الإسلاميِّ، بيروت، ١٤١٣هـ.
- **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**؛ لناظر الجيش؛ تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ.
- **تنبيه الغافلين بأحاديث سيد المرسلين**؛ للسمرقندي؛ تحقيق: يوسف علي، دار ابن كثير، دمشق، الطبعة الثالثة، ١٤٢١هـ.
- **التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح**؛ لبدر الدين الزركشي؛ تحقيق: د. يحيى الحكمي، مكتبة الرشد، الطبعة الثانية، ١٤٢٥هـ.
- **توجيه اللُّمع**؛ لابن الخبَّاز؛ تحقيق: د. عبدالله عمر الحاج، مكتبة المتنبي، الطبعة الأولى، ١٤٣٨هـ.
- **التوجيهات النَّحويَّة للقراءات الشَّاذَّة في الدُّر المصون**؛ د. إبراهيم الصَّاعدي، الجامعة الإسلاميَّة، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ.

- **التَّوطئة**؛ لأبي علي الشلوبيني؛ تحقيق: يوسف أحمد المطوع، مطابع سجل العرب، القاهرة، ١٤٠١هـ.
- **الجمل في النَّحو**؛ للزجَّاجي؛ تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل، إربد، ١٤٠٥هـ.
- **الجمع بين الصحيحين، للحميدي**؛ تحقيق: د حسين علي البواب، دار ابن حزم، الطبعة الثانية، ٢٠٠٢.
- **حاشية الصبان على الأشموني**، دار الفكر.
- **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل**، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ.
- **حاشية (يس) على شرح التصريح بمضمون التوضيح؛ للشيخ يس العليمي، ضمن كتاب التصريح على التوضيح، طبعة فيصل عيسى البابي الحلبي**.
- **الحجة للقرَّاء السبعة**؛ لأبي علي الفارسيِّ؛ تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، دار المأمون للتُّراث، دمشق، ١٤١٣هـ.
- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**؛ لعبدالقادر البغدادي؛ تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطَّبعة الرَّابعة.
- **دراسات لأسلوب القرآن الكريم**؛ لمحمَّد عبدالخالق عظيمة، مطبعة السَّعادة، القاهرة، ١٣٩٢هـ.
- **دراسات في النحو القرآني**؛ د عبدالجبار فتحي زيدان، مكتبة الثقافة الدينية، الطَّبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.
- **الدُّرر في شرح الإيجاز**؛ لقطب الدين محمد بن الحسين البهقي الكيدري؛ تحقيق: د. محسن بن سالم العميري، نادي مكة الثقافي، الطَّبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.
- **الدُّر المصون في علوم الكتاب المكنون**؛ للسَّمين الحلبيِّ؛ تحقيق: د. أحمد محمد الخرَّاط، دار القلم، دمشق، الطَّبعة الأولى.
- **ديون ذي الرُّمَّة (بشرح أبي نصر الباهليِّ)**؛ تحقيق: د. عبدالقدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، ١٤٠٢هـ.
- **الشجرة**؛ لأبي إسحاق الزَّجاج؛ تحقيق: د. يوسف بن حسين خنيفر، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ.

- **شرح أبيات سيبويه**؛ لابن السِّيرافيِّ؛ تحقيق: د. محمد علي سلطاني، دار المأمون، دمشق -بيروت، ١٩٧٩م.
- **شرح أبيات مغني اللبيب**؛ لعبدالقادر البغداديِّ؛ تحقيق: عبدالعزيز رباح، وأحمد يوسف الدَّقَّاق، دار المأمون للتُّراث، دمشق، الطَّبعة الأولى.
- **شرح أشعار الهذليين**؛ لأبي سعيد السُّكَّريِّ؛ تحقيق: عبدالسَّتَّار أحمد فرَّاج، مكتبة دار العروبة، القاهرة، ١٣٨٤ هـ.
- **شرح ألفية ابن مالك**؛ لابن عقيل؛ تحقيق: محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية.
- **شرح الألفيَّة؛ للمرادي**؛ تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار المعارف، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.
- **شعر الأخطل**؛ تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار الفكر، دمشق، ١٤١٦هـ.
- **شرح ألفيَّة ابن مالك**؛ لابن الناظم؛ تحقيق: د. عبدالحميد السيد، دار الجيل، بيروت.
- **شرح ألفيَّة ابن معط**؛ لعبدالعزيز بن جمعة الموصليِّ؛ تحقيق: د. علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، الرِّياض، ١٤٠٥هـ.
- **شرح التَّسهيل**؛ لابن مالك؛ تحقيق: د. عبدالرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، هجر للطِّباعة والنشر، القاهرة، ١٤١٠هـ.
- **شرح جمل الزجاجي**؛ لابن خروف؛ تحقيق: د. سلوى محمد عمر عرب، جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ.
- **شرح جمل الزجاجي**؛ لابن عصفور؛ تحقيق: د. صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت، ١٤١٩هـ.
- **شرح الجمل في النَّحو**؛ لابن بابشاذ؛ تحقيق: د. علي بن توفيق الحمد، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ٢٠١٦.
- **شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامريِّ**؛ تحقيق: د. إحسان عبَّاس، منشور ضمن سلسلة التُّراث العربيِّ التي تُصدرها وزارة الإعلام في الكويت، ١٩٨٤ م.
- **شرح عمدة الحافظ وعدَّة اللافظ**؛ لابن مالك؛ تحقيق: عدنان عبدالرحمن الدوري، وزارة الأوقاف العراقيَّة، ١٣٩٧هـ.
- **شرح عيون الإعراب**؛ لعلي بن فضَّال المجاشعيِّ؛ تحقيق: د. عبدالفتَّاح سليم، دار المعارف، القاهرة، ١٤٠٨هـ.

- **شرح الجمل في النحو**؛ للإمام عبدالقاهر الجرجاني؛ تحقيق: د. خليل عبدالقادر عيسى، دار ابن حزم، الطبعة العاشرة، ١٤٣٢هـ.
- **شرح الجمل؛ لابن الفخار؛ تحقيق**: د. روعة محمد ناجي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ.
- **شرح الحدود النَّحويَّة؛ للفاكهي؛ تحقيق**: د. صالح العايد، جامعة الإمام، ١٤١١هـ.
- **شرح قطر الندى وبل الصدى**؛ لابن هشام الأنصاري؛ تحقيق: محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية.
- **شرح شذور الذهب**؛ لابن هشام الأنصاري؛ تحقيق: بركات يوسف هبود، ويوسف البقاعي، دار الفكر العربي، ١٤١٤هـ.
- **شرح الكافية**؛ للرَّضيِّ؛ **تحقيق**: د. حسن بن محمد الحفظيّ، ود. يحيى بشير مصري، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، الطَّبعة الأولى.
- **شرح الكافية**؛ لعبدالعزيز بن جمعة الموصليِّ؛ تحقيق: د. علي الشوملي، دار الكندي، إربد ودار الأمل، إربد، ١٤٢١هـ.
- **شرح الكافية الشافية**؛ لابن مالك؛ تحقيق: د. عبدالمنعم هريدي، جامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ.
- **شرح كتاب سيبويه**؛ للرُّمَّانيِّ؛ تحقيق: د. محمد إبراهيم يوسف شيبة، رسالة علمية، جامعة أم القرى، ١٤١٤هـ.
- **شرح كتاب سيبويه**؛ للسيرافي؛ تحقيق: د. مصطفى عبدالسميع، وأشرف محمد، مراجعة د. حسين نصار، الجزء الثامن، دار الكتب والوثائق القوميَّة، الطبعة الثالثة، ٢٠١٣.
- **شرح اللُّمع**؛ للأصفهاني أبي الحسن علي بن الحسين الباقولي؛ تحقيق: د. إبراهيم بن محمد أبو عباة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، الطَّبعة الأولى.
- **شرح اللمع**؛ لابن بَرْهان العُكبري؛ تحقيق: د. فائز فارس، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، قسم التراث العربي، الكويت، ١٤٠٤هـ.
- **شرح اللمع في النَّحو**؛ للواسطيِّ الضَّرير؛ تحقيق: د. رجب عثمان محمَّد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٢٠هـ.

- **شرح المفصَّل**؛ لابن يعيش؛ تحقيق: د. إبراهيم محمد عبدالله، دار سعد الدين، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ.
- **شرح المقدمة الكافية**؛ لابن الحاجب؛ تحقيق: د.جمال عبدالعاطي مخيمر، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- **شرح ملحة الإعراب**؛ للحريريِّ؛ تحقيق: بركات يوسف هبود، المكتبة العصريَّة، صيدا، بيروت، ١٤١٨ هـ.
- **شعراء إسلاميُّون: (ديوان أبي زبيد الطائي)**؛ للدُّكتور نوري حمودي القيسيِّ، عالم الكتب، مكتبة النَّهضة العربيَّة، بيروت، ١٤٠٥هـ.
- **شعر الأخطل**؛ تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار الفكر، دمشق ودار الفكر المعاصر، بيروت، ١٤١٦هـ.
- **شعر عمرو بن معدي كرب**، جمعه ونسَّقه مطاع الطرابيشي، مطبوعات مجمع اللغة العربيَّة بدمشق، ١٤٠٥هـ.
- **شواذ القرآن واختلاف المصاحف**؛ للكرماني؛ تحقيق: د. الموافي الرفاعي البيلي، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، ١٤٣٦هـ.
- **شواهد التَّوضيح والتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح**؛ لابن مالك؛ تحقيق: عبدالله ناصير، دار البشائر، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ.
- **صحيح البخاري: (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه)**؛ لمحمد بن إسماعيل البخاريّ، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- **صحيح مسلم: (المسند الصحيح المختصر)**؛ لمسلم بن الحجاج القشيريّ، بيروت، دار إحياء التراث الإسلامي.
- **صحيح ابن خزيمة**؛ لابن خزيمة، المكتب الإسلامي، بيروت، ٢٠١٠.
- **الصَّفوة الصَّفيَّة في شرح الدُّرَّة الألفيَّة**؛ لتقي الدِّين إبراهيم بن الحسين المعروف بالنِّيليِّ؛ تحقيق: أ.د محسن بن سالم العميريِّ، مطبوعات جامعة أمِّ القرى، مكَّة، ١٤١٩ هـ.
- **طبقات فحول الشعراء**؛ لمحمد بن سلَّام الجُمحي؛ تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، جدة.

- **ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم**؛ د محمد عبدالقاهر هنادي، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، ١٤٠٨هـ.
- **الضروري في صناعة النحو**؛ لابن رشد؛ تحقيق: د منصور علي، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- **عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي**؛ للسِّيوطي؛ تحقيق: د. سليمان القضاة، دار الجيل، ١٤١٤هـ.
- **علل النَّحو**؛ لابن الورَّاق؛ تحقيق: د. محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٠هـ.
- **الغرة في شرح اللمع؛ لابن الدهان؛ تحقيق**: د. عبدالعزيز عاشور، الجامعة الإسلامية، ١٤٣٠هـ.
- **فتوح الغيب في الكشف عن قناع الرَّيب**؛ للطيبي، الجزء الثالث والعاشر؛ تحقيق: د. عمر حسن القيام، جائزة دبي الدوليَّة، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ.
- **الفاخر في شرح جمل عبدالقاهر**؛ لمحمد بن أبي الفتح البعلي؛ تحقيق: د. ممدوح محمد خسارة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، التراث العربي, الكويت، ١٤٢٣هـ.
- **الفريد في إعراب القرآن المجيد**؛ للمنتَجَب الهمذاني؛ تحقيق: محمَّد نِظام الدِّين الفتيح، مكتبة دار الزَّمان، المدينة، ١٤٢٧هـ.
- **الفصول في العربية؛ لابن الدهان؛ تحقيق**: د. فائز فارس، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
- **الفوائد والقواعد**: الصَّحيح أنَّه شرح اللمع؛ للثَّمانيني؛ تحقيق: د. عبدالوهاب محمود الكحلة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢٢هـ.
- **الفضَّة المضيَّة في شرح الشَّذرة الذَّهبيَّة؛ للعاتكيِّ**؛ تحقيق: د. هزاع المرشد، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٤٢٤هـ.
- **الفوائد الضيائيَّة شرح كافية ابن الحاجب**؛ للجامي؛ تحقيق: د. أسامة الرفاعي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، ١٤٠٣هـ.
- **القراءات الشَّاذَّة وتوجيهها النَّحوي**؛ د. محمد الصغير، دار الفكر، ١٤١٩هـ، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

- **قضايا الجملة الخبريَّة في كتب إعراب القرآن ومعانيه حتى نهاية القرن الرَّابع الهجري**؛ د. معيض بن مساعد العوفي، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
- **الكامل؛ للمبرِّد**؛ تحقيق: د. محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٣هـ.
- **الكتاب**؛ لسيبويه؛ تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ.
- **الكشَّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**؛ للزَّمخشريِّ، تحقيق: عادل أحمد، وعلي محمد، مكتبة العبيكان، ١٤١٨هـ.
- **الكشف والبيان عن تفسير القرآن**؛ للثعالبي؛ تحقيق: د. جمال بن محمد، ود. عبدالله القبيسي، دار التفسير، الطبعة الأولى، ١٤٣٦هـ.
- **كشف المشكل في النَّحو**؛ لحيدرة اليمني؛ تحقيق: د. هادي عطية مطر، دار عمَّار، الأردن، ١٤٢٣هـ.
- **كشف المشكلات وإيضاح المعضلات**؛ لجامع العلوم أبي الحسن الباقولي؛ تحقيق: د. عبدالقادر السعدي، دار عمَّار، عمَّان، ١٤٢١ هـ.
- **كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال**؛ لعلاء الدين علي بن حسام الدين الشاذلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة، ١٤٠١هـ.
- **الكوكب الدُّري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية**؛ لجمال الدين الإسنوي، دار عمَّار، الأردن، ١٤٠٥ هـ.
- **اللامات**؛ للزجاجي؛ تحقيق: د. مازن المبارك، دار صادر، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ.
- **اللباب في علل البناء والإعراب**؛ لأبي البقاء العكبري؛ تحقيق: د. غازي مختار، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
- **اللؤلؤة في علم العربية وشرحها**؛ ليوسف السُّرَّمَرِّي؛ تحقيق: د. أمين عبدالله سالم، مطبعة الأمانة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- **المحرر الوجيز**؛ لابن عطيَّة؛ تحقيق: عبدالسلام عبدالشافي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- **المحرر في النحو**؛ للهرمي اليَمني؛ تحقيق: د. أمين عبدالله سالم، مؤسسة العلياء، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ.

- **المحصول في شرح الفصول**؛ لابن إياز؛ تحقيق: د. شريف عبدالكريم النجار، دار عمَّار، الطَّبعة الأولى، ١٤٣١هـ.
- **مختصر النَّحو**؛ لابن سَعْدان الكوفيِّ؛ تحقيق: د. حسين أحمد بو عبَّاس، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعيَّة، جامعة الكويت، الحوليَّة السَّادسة والعشرون، الرِّسالة السَّابعة والثَّلاثون بعد المئتين، ١٤٢٦هـ.
- **مختصر شواذ القرآن**؛ لابن خالويه، مكتبة المتنبي، القاهرة.
- **المدخل لعلم الكتاب العزيز**؛ للسمرقنديّ الحدادي؛ تحقيق: د. صفوان عدنان، دار القلم، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- **المرتجل في شرح الجمل**؛ لابن الخشَّاب؛ تحقيق: علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ.
- **المسائل المنثورة**؛ للفارسيِّ؛ تحقيق: د. شريف عبدالكريم النَّجَّار، دار عمَّار، عمَّان، ١٤٢٤ هـ.
- **مسند الإمام أحمد بن حنبل**؛ المحقق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، وآخرون، بإشراف د عبدالله التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- **المساعد على تسهيل الفوائد**؛ لابن عقيل؛ تحقيق: د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، الطَّبعة الأولى.
- **مشكل إعراب القرآن**؛ لمكي بن أبي طالب؛ تحقيق: د حاتم الضامن، مؤسسة الرِّسالة، الطبعة الرابعة، ١٤٠٨هـ.
- **مشكلات نحوية**؛ د. محمد عبدالمجيد الطويل، الطبعة الأولى، مكتبة زهراء الشرق.
- **معاني القرآن**؛ للأخفش؛ تحقيق: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١١هـ.
- **معاني القرآن**؛ للفرَّاء؛ تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ود. محمد علي النجَّار، ود. عبدالفتَّاح إسماعيل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣هـ.
- **معاني القرآن وإعرابه**؛ للزجَّاج؛ تحقيق: د. عبدالجليل عبده شلبي، دار الحديث، القاهرة، ١٤١٤هـ.
- **المعجم**؛ لعبدالخالق بن أسد الحنفي الدمشقي دار، البشائر الأولى، ١٤٣٤هـ.
- **مغني اللَّبيب عن كتب الأعاريب**؛ لابن هشام الأنصاري؛ تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ١٤١٢هـ.

- **مفتاح الإعراب**؛ لمحمَّد بن عليٍّ بن موسى الأنصاريِّ المحليِّ؛ تحقيق: د. محمَّد عامر أحمد حسن، مكتبة الإيمان، القاهرة، ١٤٠٥ هـ.
- **المفيد في النحو**؛ لابن باشاذ؛ تحقيق: د. محسن العميري، مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ١٤٢٤هـ.
- **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**؛ للشَّاطبي؛ تحقيق: د. عبدالرَّحمن العثيمين، ود. محمَّد البنَّا، ود. عيَّاد الثبيتي، ود. عبدالمجيد قطامش، ود. سليمان العايد، ود. السَّيِّد تقي، مطبوعات جامعة أمِّ القرى، مكَّة، ١٤٢٨هـ.
- **المقتضب**؛ للمبرِّد؛ تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميَّة، القاهرة، ١٣٩٩هـ.
- **المقرَّب**؛ لابن عصفور؛ تحقيق: أحمد عبدالستار الجواري، وعبدالله الجبوري، الطبعة الأولى، ١٣٩١ هـ، ولم تكتُب الدار أي معلومات أخرى على الكتاب.
- **الملخَّص في ضبط قوانين العربيَّة**؛ لابن أبي الربيع؛ تحقيق: د. علي بن سلطان الحكمي، ١٤٠٥هـ.
- **المعجم الكبير**؛ **للطَّبراني**؛ تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د. سعد بن عبدالله الحميد، ود. خالد بن عبدالرحمن الجريسي، طبعة دار الصميعي، ١٤١٥هـ.
- **معجم المصطلحات النَّحويَّة والصَّرفيَّة**؛ د. محمد سمير اللبدي، مؤسسة الرِّسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- **منهج السالك في الكلام على ألفيَّة ابن مالك**؛ لأبي حيَّان؛ تحقيق: د. شريف عبدالكريم النَّجار، د. يس أبو الهيجاء، عالم الكتب الحديث، الطبعة الأولى، ٢٠١٥.
- **المنهل الصَّافي في شرح الوافي**؛ لأبي بكر الدَّماميني؛ تحقيق: د. فاخر جبر مطر، دار الكتب العلميَّة، الطَّبعة الأولى، ٢٠٠٨.
- **مواقف النُّحاة من القراءات القرآنيَّة حتى نهاية القرن الرابع الهجريِّ**؛ د. شعبان صلاح، دار غريب، ٢٠٠٤.
- **موطأ الأمام مالك**؛ **خرَّج أحاديثَه ورقَّمه**، محمَّد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التُّراث العربي، بيروت، لبنان، ١٤٠٦هـ.
- **اللغات العربيَّة في الكتاب لسيبويه: المستوى النَّحوي**، د. ماجد بن عمر القرني، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلاميَّة، المدينة المنورة، ١٤٢٤هـ.

- **الموشح على كافية ابن الحاجب**؛ للخبيصي؛ تحقيق: د. شريف عبدالكريم النَّجار، دار عمَّار، الطَّبعة الأولى، ١٤٣٣هـ.
- **النَّحويُّون والقرآن**؛ د خليل الحسون، مكتبة الرِّسالة، عمَّان، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.
- **النُّكت في القرآن**؛ لأبي الحسن علي بن فضَّال المجاشعيِّ؛ تحقيق: د. إبراهيم الحاج علي، مكتبة الرُّشد، الرِّياض، ١٤٢٧هـ.
- **النُّكت الحسان في شرح غاية الإحسان؛ لأبي حيَّان؛ تحقيق**: د. عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرِّسالة، الطبعة الثانية، ١٤٠٨ هـ.
- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**؛ للسيوطي؛ تحقيق: د. عبدالعال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة،١٤٢١هـ.
- **الواضح؛ لأبي بكر الزبيديِّ**؛ تحقيق: د. عبدالكريم خليفة، دار جليس الزَّمان، الطَّبعة الثَّانية، ٢٠١١.

*****